# حرب اسعار النفط وأثرها في الاقتصاد الريعي
# ـ العراق انموذجاً –

أ.د. رضا عبد الجبار الشمري

كلية الآداب / جامعة القادسية

تسليم البحث :٢٠١٧/٤/١٠ قبول النشر : ٢٠١٧/٥/١٨

**المقدمة :**

يعد النفط واحداً من أهم السلع التي تدخل في التجارة العالمية من حيث الحجم والقيمة فضلاً عن أهميته الاستراتيجية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والحضارية جميعها، حتى أصبح استهلاك الطاقة واحداً من أهم معايير التقدم الاقتصادي والحضاري . (العلاقة الطردية بين استهلاك النفط والطاقة والتقدم الحضاري والاقتصادي) .

فضلا عن أنه سلعة غير مرنة الطلب لعدم وجود بديل عنها في كثير من المجالات وخاصة في تحريك وسائط النقل البري والجوي والبحري ، فضلاً عن زيوت التزييت والتحريك ، وعلى الرغم من كون السلع غير مرنة الطلب تتحكم بأسعارها العوامل والآليات الاقتصادية وبخاصة العرض والطلب ، إلا أن للنفط شذوذ عن هذه القاعدة لأن كل التغيرات في أسعار النفط منذ عام ١٩٧٣ ولحد الآن حددتها أزمات سياسية وعسكرية واقتصادية ، ومن يتحكم بسعر النفط بشكل مطلق هي الولايات المتحدة .

مشكلة البحث : يمكن صياغ مشكلة البحث على شكل أسئلة أهمها ما يلي :

١- هل توجد حرب لتحديد اسعار النفط ، وما هي اطراف هذه الحرب وما هي العوامل المؤثرة في أسعار الحرب ؟

٢- ما هي آثار تغير اسعار النفط على الاقتصاد العراقي ؟

٣- ما هي امكانات استثمار الثرورة النفطية في التنمية ؟

فرضية البحث : ان حرب اسعار النفط موجودة فعلاً وهي بين محورين جيوبولتيكين نفطيين وبين محورين جيوستراتيجين عالميين ، الأول بين الدول النفطية ذات السياسات والنزعة التحررية والقومية والدول التابعة والمرتبطة بالمخططات الأمريكية والغربية ، أما جيوستراتيجيا فكانت حرب الأسعار بين الولايات المتحدة وحلفائها والاتحاد السوفيتي السابق وروسيا الاتحادية وحلفائها حاليا .

واستطاعت الولايات المتحدة وحلفاؤها وادواتها في الخليج العربي من تحويل سوق النفط من سوق مستهلكين إلى سوق منتجين من خلال تحكم الولايات المتحدة بأسعار النفط بشكل كبير منذ عام ١٩٩٠ واستطاعت أن تعطل التاثير الحيوي لدول أوبك في مجال التأثير في الأسعار ولو بشكل محدود.

ان تحكم المستهلكين بأسعار النفط يجعل منها سلاحاً خطيراً يهدد أمن الدول الريعية واستقلالها واقتصادها كالعراق ودول الخليج ومعظم الدول النفطية في الدول النامية التي لا يوجد بديل أمامها الا خيار التنمية الشاملة المستندة الى التقدم العلمي والتكنولوجي . لأن الثروة النفطية مصدر طاقة رخيص ومادة أولية لعشرات آلاف السلع البتروكيمياوية والكيمياوية ، فضلاً عن أهميته المالية ، وهذه الجوانب أهم مقومات التنمية ولكن تحتاج إلى نظام سياسي يمتلك الإرادة ويؤمن بالعلم والتكنولوجيا والحريات العامة والفكرية والديمقراطية أساساً سليماً لبناء الدولة العصرية المتقدمة .

هدف البحث : يهدف البحث إلى دراسة تغير أسعار النفط منذ منتصف القرن العشرين ولحد الآن والعوامل المؤثرة فيها ، وتراجع تاثير المنتجين في التأثير في أسعار النفط ومدى خطورة ذلك على الاقتصاديات الريعية التي اعتمدت على العوائد النفطية منذ أكثر من سبعة عقود ، ويؤكد البحث على خطورة تحول النفط إلى سلاح ستراتيجي بيد المستهلكين وآثار ذلك سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، فقد تبين إن ما تتعرض له الدول النفطية الريعية ومنها العراق مع كل هبوط لأسعار النفط من تداعيات اقتصادية وأحياناً انهيار في كثير من الجوانب، واللجوء إلى التقشف والمديونية عدم حصول أي تنمية حقيقية في هذه الدول . وما حصل فيها هو نمو اقتصادي مرتبط بأسعار النفط والعوائد النفطية ، ولهذا فلا بديل عن التنمية الشاملة للخروج من مأزق الاقتصاد الريعي الذي يرهن الامن القومي وسيادة الدولة واقتصادها بيد من يتحكم بأسعار النفط وهي الولايات المتحدة ، وذلك من خلال تكبيل الدول النفطية بالمديونية .

منهج البحث وهيكليته :

اعتمد الباحث على المنهج التحليلي والتاريخي، وذلك من خلال تحليل البيانات والمعطيات المتعلقة بموضوع البحث وبخاصة أسعار النفط، والواقع الاقتصادي للعراق واعتماده على النفط . أما هيكلية البحث فقد تضمن البحث على مقدمة شاملة ودراسة ثلاثة موضوعات هي حرب أسعار النفط ، والعوامل المؤثرة فيها وضرورات التنمية الشاملة في الاقتصاد الريعي ، فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات وقائمة بالمصار والهوامش .

## أولاً – حرب أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها

هناك سؤال يطرح نفسه هل هناك فعلاً حرب أسعار النفط ، أم أنها مسألة تهويل سياسي ، الإجابة نعم هناك حرب خفية وخطيرة تضع آلياتها وادواتها وتسيطر عليها الولايات المتحدة بشكل مباشر وغير مباشر من خلال ادواتها الخليجية وحلفائها الغربيين ، ولهذا يصفها الخبير النفطي عبد الحي زلوم أنها حرب عالمية بكل معنى الكلمة بين الولايات المتحدة ووكلائها واتباعها ، وبين روسيا الاتحادية ودول البركس ، ان الرأسمالية المتوحشة لم تجد حرجاً لشن حرب عالمية ثانية كان حصادها مقتل أكثر من ٥٠ مليون إنسان وتدمر بلدان بكاملها ، وهي اليوم تدير حرب عالمية أخرى – حرب طحن عظام – ليخرج منها العالم بشكل مختلف عن الشكل الذي بدأ به الشعب العربي بدفع فواتير هذه الحروب من البترودولار ومن بشر وحجر . ونحن مسرح رئيس من مسارح هذه الحرب[١] ، التي سخرت السعودية كل طاقاتها لتدمير العالمين العربي والإسلامي .

الاحتياطي والإنتاج النفطي العالمي :

يتضح من (الجدول ١) أن إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط ١٢٩٢,٩ مليار برميل. تمتلك دول أوبك نحو ٧٨% من مجموعه ، واحتلت الدول العربية نسبة ٥٥,١% ، ويتضح من الجدول أن ٧ سبع دول في العالم تستحوذ على نحو ٧٥% من الاحتياطي العالمي ، وهي السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا والامارات وروسيا الاتحادية ، أما العراق فقد احتل المرتبة الثالثة عالمياً من حيث الاحتياطي وبنسبة ١١,٢٤% من الاحتياطي العالمي المؤكد ، وبعض المصادر تقدر الاحتياطي العراقي بنحو ٢١٥ مليار برميل ، وأخرى تتوقع أن العراق يحتوي على احتياطي غير مؤكد يزيد على ٤٠٠ مليار برميل ، وهي كميات كبيرة تمنح العراق أهمية استراتيجية ، ويتضح من الجدول أن دول الخليج العربي تستحوذ على نحو ٣٩% من مجموع الاحتياطي العالمي والتي لها سياسات نفطية مرتبطة بالمخططات الامريكية بشكل كامل الأمر الذي يجعلها أكبر مؤثر في سوق النفط العالمية .

جدول (١) احتياطي وإنتاج النفط عربياً وعالمياً عام ٢٠١٤

| التفاصيل / الدولة | الاحتياطي مليار برميل | | الإنتاج ١٠٠٠ برميل | |
|---|---|---|---|---|
| | الكمية | % | الكمية | % |
| الامارات | ٩٧,٨ | ٧,٥٦ | ٢٧٩٤ | ٣,٦٧ |
| البحرين | ٠,١ | ٠,٠١ | ٢٠٢ | ٠,٢٧ |
| تونس | ٠,٤ | ٠,٠٣ | ٥٦ | ٠,٠٧ |
| الجزائر | ١٢,٢ | ٠,٩٤ | ١١٩٣ | ١,٥٧ |
| السعودية | ٢٦٥,٨ | ٢٠,٥٦ | ٩٧٠١ | ١٢,٧٣ |
| سوريا | ٢,٥ | ٠,١٩ | ١٠ | ٠,٠١ |
| العراق | ١٤٥,٣ | ١١,٢٤ | ٣١١٠ | ٤,٠٨ |
| قطر | ٢٥,٢ | ١,٩٥ | ٧,٣ | ٠,٩٢ |
| الكويت | ١٠١,٥ | ٧,٨٥ | ٢٨٦٧ | ٣,٧٦ |
| ليبيا | ٤٨,٤ | ٣,٧٥ | ٤٨٠ | ٠,٦٣ |
| مصر | ٤,٢ | ٠,٣٢ | ٥٩٣ | ٠,٧٨ |
| الأردن | ٠,٠٠١ | ٠,٠٠ | ٠,٠٢ | ٠ |
| السودان | ١,٥ | ٠,١٢ | ١٢٢ | ٠,١٦ |
| عمان | ٥,٢ | ٠,٤٠ | ٨٥٧ | ١,١٢ |
| المغرب | ٠,٠٠١ | ٠,٥٠ | ٠,٥٠ | ٠ |
| موريتانيا | ٠,٠٢ | ٠,٠٠ | ٦ | ٠,١ |
| اليمين | ٢,٦٧ | ٠,٢١ | ١٤٠ | ٠,١٨ |
| اوابك | ٧٠٣,٥ | ٥٤,٤ | ٢١٧٠٩ | ٢٨,٥ |
| الدول العربية الأخرى | ٩,٣ | ٠,٧ | ١١٢٥ | ١,٥ |
| اجمالي الدول العربية | ٧١٢,٨ | ٥٥,١ | ٢٢٨٣٤ | ٣٠,٠ |
| دول أوبك العربية | ٦٩٦,٢ | ٥٣,٩ | ٢٠٨٤٨ | ٢٧,٤ |
| أوبك | ١٠٠٨,٣ | ٧٨,٠ | ٣٠٨٧٨ | ٤٠,٥ |
| اجمالي العالم | ١٢٩٢,٩ | ١٠٠ | ٧٦٢٢٤ | ١٠٠ |

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ، التقرير الإحصائي السنوي ، ٢٠١٥ ، الكويت ، ص٨ – ١٢ و٢٨ – ٣٠ .

أما من حيث الإنتاج فيتضح أن الإنتاج العالمي بلغ نحو ٧٦ م ب ي حصة دول أوبك منها نحو ٤٠% . وأكر سبعة منتجين يستحوذون على نحو ٤٦% من الإنتاج العالمي وهي ذات الدول التي تستحوذ على ٧٥% من الاحتياطي العالمي مما يعكس أن كثير من المنتجين لا يمتلكون احتياطيات كبيرة ومعظمهم من خارج دول أوبك ، أما مساهمة العراق في الإنتاج العالمي سنة ٢٠١٤ فهي بحدود ٣,١ م ب ي وتشكل نسبة ٤% من الإنتاج العالمي .

ان أكبر المنتجين في العالم هم روسيا الاتحادية بكمية مقدراها ١٠,٤ م ب ي يليها السعودية بحدود ٩,٧ م ب ي ثم تليها الولايات المتحدة بإنتاج بلغ ٧,٣ م ب ي وبلغ انتاجها عام ٢٠١٥ نحو ٩,٥ م ب ي بعد أن ارتفع انتاجها من الزيت الصخري إلى ٤,٤ م ب ي .[٢]

ان كثير من كبار المستهلكين في العالم وهم اليابان وفرنسا وألمانيا والصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة والهند ليسوا من المنتجين للنفط ماعدا الولايات المتحدة والصين وهم لا يسدون سوى أقل من ٥٠% من احتياجاتهم النفطية .

## العرض والطلب على النفط :

أن موضوع العرض والطلب هو العامل الحاسم في تحديد أسعار النفط فكلما زاد الطلب وقل العرض عن مستوى الحاجة العالمية ارتفعت الأسعار والعكس صحيح ، كلما قل الطلب وزاد العرض وتعرضت الأسواق العالمية إلى التخمة وتزايد المعروض العالمي أدى إلى انهيار الأسعار بشكل كبير وسريع .

لقد بلغ الطلب العالمي على النفط في سبتمبر واكتوبر ٢٠١٥ بنحو ٩٨,١ و٩٥,٨ م ب ي على حين كان اجمالي العرض العالمي للشهرين انفسهما من العام نفسه ٩٨,١ و٩٨,٤ على التوالي . وهذا يعني أن هناك فائض كبير جداً في السوق العالمية مقداره ٢,٥ و٢,٦ م ب ي للشهرين انفسهما على التوالي ، على حين كان الفائض لشهر أكتوبر من العام ٢٠١٤ كان ١٠٠٠٠٠ ب ي وكانت الأسعار في حينها ٨٥,١ دولار / برميل[٣] .

يتضح مما تقدم أن هناك فرق كبير بين الإنتاج العالمي من النفط وكمية المعروض منه ، وهذا الفرق يزيد على ٢٠ م ب ي ، وهذا يعني أن هناك مصادر أخرى لبيع النفط هي التي تتحكم بالعرض العالمي من النفط إلى جانب الإنتاج اليومي ، ومن ثمة التحكم بالأسعار أو التأثير عليها .

تغير أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها :

هناك موضوعات كثيرة لها أهمية من صناعة النفط بدأ من عمليات التحريات والاستكشافات إلى الإنتاج والتسويق والتصنيع ، ولكن يبقى موضوع أسعار النفط من أهمها من النواحي السياسية

والاقتصادية والاجتماعية ، وهو الموضوع الذي يحرك باقي موضوعات الصناعة النفطية ، وأصبحت محل جدل وصراع حولها من قبل المنتجين والمستهلكين ، ويرى بعضهم أن آليات السوق العامة وهي العرض والطلب هي أفضل من يحدد سعر النفط ، ولكن العوامل السياسية والجيوسياسية والصراعات الدولية لها كلمتها في التأثير على الأسعار ، مما يؤدي إلى تعطيل عمل هذه الآليات ومن ثمة يؤدي إلى تذبذب الأسعار وارتفاعها أو هبوطها المفاجئ مما ينعكس سلباً على سوق النفط العالية من ناحيتي ارتفاعها الكبير وانخفاضها الكبير ، فالارتفاع الكبير ولمدد زمنية طويلة يؤدي إلى دخول نفوط جديدة من خلال الاكتشافات الجديدة أو من خلال دخول النفوط العالمية الكلفة ، كما يؤدي إلى البحث عن البدائل والمصادر المتجددة وفرض الضرائب ، أما إذا انخفضت الأسعار بشكل كبير جداً فيؤدي ذلك إلى خفض الاستثمارات في صناعة النفط ومن ثمة تراجع في الإمدادات النفطية ، ويؤدي إلى تنامي المخزونين التجاري والستراتيجي ، الى جانب أن الانخفاض يؤدي إلى تقويض مشاريع دعم مصادر الطاقة المتجددة أو النفطية . أما أكثر الآثار سلبية فمن خلال تحليل (الشكل (١)) يتضح وجود ارتفاع وهبوط في أسعار النفط ، إذ يتضح أن مستوى الأسعار منذ عام ١٩٥٠ ولغاية ١٩٧٣ لم يتعد حاجز ٣ دولار وكان أول ارتفاع كبير لأسعار النفط عام ١٩٧٤ وعبر عنه بالصدمة النفطية الأولى والتي حصلت بسبب استعمال سلاح النفط في حرب تشرين ١٩٧٣ ثم تضاعفت الأسعار ثلاث مرات أخرى في عام ١٩٧٩ بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران ، ثم وصلت أعلى مستوى لها في عام ١٩٨١ وبلغ سعر البرميل نحو ٣٦ دولار وعبر عن هذا الواقع الجديد بالصدمة النفطية الثانية . مما دفع بالدول الصناعية المستهلكة إلى مواجهة هذا الواقع عن طريق تأسيس الوكالة الدولية للطاقة عام ١٩٧٤ لمواجهة المتغيرات الجديدة في سوق النفط العالمية ، وشنت هذه الوكالة هجوماً كاسحاً على وفق استراتيجية جعلت صناعة النفط وسوقها العالمية بيد المستهلكين ، وبعد ارتفاع الأسعار ، دخل سوق النفط العالمية نفط بحر الشمال ونفط الاسكا ، وأدى إلى دخول دول جديدة إلى سوق النفط العالمية ، مما أدى إلى تراجع الأسعار بعد عام ١٩٨٢ وانهيارها في عام ١٩٨٦ . إذ بلغ معدلها السنوي نحو ١٣ دولار / للبرميل وشهدت ارتفاعاً بسيطاً في عام ١٩٩٠ بعد غزو العراق للكويت ولكن ما لبث أن تراجع إلى ما دون ٢٠ دولار للبرميل ثم انهار في عام ١٩٩٨ أبان الأزمة الاقتصادية في جنوب شرق اسيا التي القت بظلالها على تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي .

وبعد عام ٢٠٠٠ أخذت الأسعار بالتحسن البطيء إلى أن واخذت ترتفع بشكل مضطرد بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وكان السبب الرئيس لهذا الارتفاع هو النمو الاقتصادي العالمي، وبخاصة النمو الكبير للدول الناشئة أو الحديثة التصنيع وأبرزها دول الصين والهند وكوريا

الجنوبية والبرازيل والنمور الآسيوية حتى بلغ اقصى ارتفاع لها في تموز ٢٠٠٨ عندما بلغ سعر النفط ١٤٧ دولار للبرميل . ولكن بمعدل سنوي بلغ ٩٤ دولار ويتضح من الشكل الهبوط الكبير في عام ٢٠٠٩ بسبب الأزمة المالية الأمريكية أو ما عبر عنها بأزمة الرهن العقاري . التي أدت إلى انهيار أسعار العقارات وإفلاس عشرات البنوك الأمريكية، وبعد التدخل الصيني وتقديم جزء من احتياطيات العملة لديها لإنقاذ الاقتصادي العالمي من الركود والكساد، خاصة بعد تحولها من أزمة مالية إلى اقتصادية ، الأمر الذي ربما يلحق الضرر الكبير بأكبر اقتصاد نامي هو الاقتصاد الصيني. مما أدى إلى تعافي الأسعار واستمر ارتفاعها حتى بلغت أعلى معدل سنوي سنة ٢٠١٢ ثم ما لبثت أن تراجعت بشكل بسيط جداً عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ ثم تراجعت حتى بلغت ١,٨ دولار في حزيران ٢٠١٤ ثم بلغت ٩٦ دولار في أيلول ٢٠١٤ . ثم تراجعت إلى ٥٩ دولار في كانون الأول ٢٠١٤[٤] .

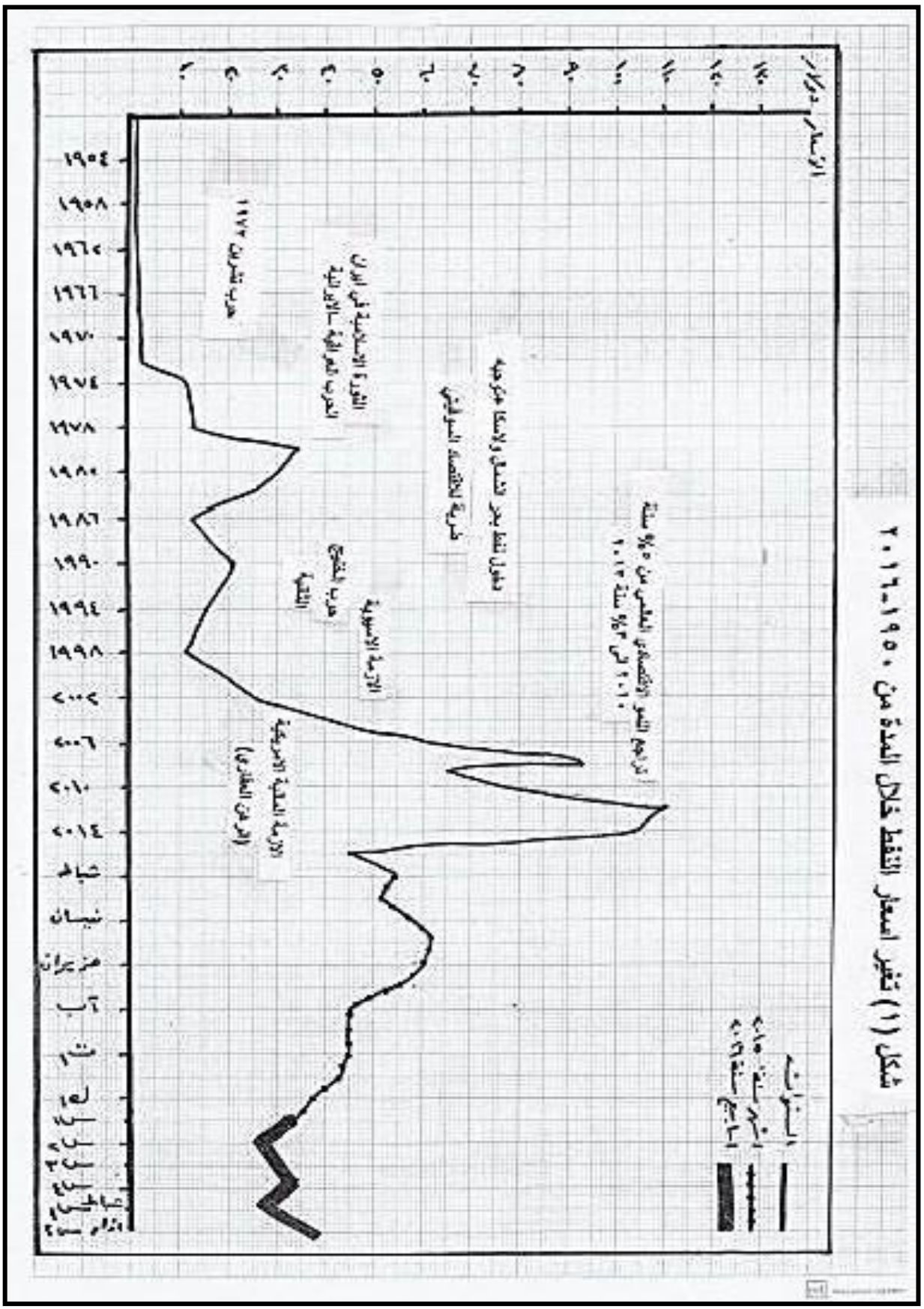
شكل (١) تغير اسعار النفط خلال المدة من ١٩٥٠-٢٠١٦
الدولار
١٩٥٤
١٩٥٨
١٩٦٢
١٩٦٦
١٩٧٠
١٩٧٤
١٩٧٨
١٩٨٢
١٩٨٦
١٩٩٠
١٩٩٤
١٩٩٨
٢٠٠٢
٢٠٠٦
٢٠١٠
٢٠١٤
حرب تشرين ١٩٧٢
الثورة الاسلامية في ايران
الحرب العراقية ـ الايرانية
طريق الخليج
الازمة الاسيوية
حرب الخليج الثانية
الازمة المالية الامريكية
(الرهن العقاري)

ويتضح من (الشكل١ )أن المستوى وصل إلى ٤٥ دولار / للبرميل في كانون الثاني ٢٠١٥ ثم استمرت الاسعار بالتأرجح بين سعر ٤٥ و٦٢ دولار للبرميل في النصف الأول من سنة ٢٠١٥ . ثم ما لبثت أن أخذت بالانهيار حتى وصلت إلى ٢٩ دولار للبرميل في الأسبوع الثاني من كانون الثاني ٢٠١٦ ، ومن المتوقع أن تبقى الأسعار دون مستوى ٤٠ دولار للأشهر القادمة بعد أن دخلت لعبة خفض الأسعار إلى مستواها الجنوني من قبل السعودية (الدمية الأمريكية ) في موضوع التأثير على أسعار النفط هبوطاً وصعوداً . ولكن الاسعار يمكن ان ترتفع اذا ماستطاعت اوبك من الاتفاق على خفض الانتاج.

لماذا القرار جنوني لأن الضرر الأكبر هو يلحق بالسعودية ودول الخليج التي لا تملك مورداً سوى النفط لأن حتى القطاعات الأخرى بما فيها الصناعة لا يمكن أن تقف على رجليها من دون الدعم الحكومي الهائل والمعتمد على العوائد المالية النفطية .وتحول السعودية إلى اداة أمريكية لتسخير ثروتها النفطية في خدمة الولايات المتحدة ومخططاتها الإجرامية . فبعد أن كانت سلاحاً استراتيجياً بيد الدول النفطية وكما استخدمته سلاحاً سياسياً في حرب تشرين، وهذا لم يتم لولا موافقة الملك فيصل على هذا القرار العربي وكان فعالاً وخطيراً وحقق اهدافا عربية كبيرة أبرزها رفع الأسعار عام ١٩٧٤ والضغط على الغرب في دعمه لإسرائيل .كما شعرت الدول النفطية ولأول مرة انها تمتلك سلاحاً فعالاً، لكن قتل الملك فيصل من قبل ابن أخيه العائد من الولايات المتحدة سنة ١٩٧٥ ومن دون محاسبته وتم اعادته إلى الولايات المتحدة بحجة أنه مختل عقلياً أو مريض نفسياً . مما جعل القيادة السعودية تضع نفسها تحت تصرف الولايات المتحدة ومخططاتها الاجرامية .

ومنذ ذلك التاريخ جعلت السعودية سياستها النفطية في خدمة الولايات المتحدة ومخططاتها ، بما فيها قرارات اغراق السوق وخفض الأسعار الذي الحق اضراراً كبيرة في الخليج خلال عقدي الثمانينات والتسعينيات وحول جمع دول الخليج إلى دول مديونية وتعاني من العجز بالرغم من إجراءات التقشف التي اتبعها(٥) .

لعل تحول النفط إلى سلاح سياسي بيد المستهلكين بفعل قيام السعودية وبعض دول الخليج بتنفيذ المخططات الأمريكية ،وبخاصة في الانهيار الحالي للأسعار وذلك للضغط على روسيا وإيران والعراق وفنزويلا ، وهي دول محور المقاومة للمخططات الامريكية والإرهاب في الشرق الأوسط .وما كان مقرراً أن تبقى الأسعار بمدى يتراوح ٥٥ – ٦٥ دولار للبرميل على اعتبار أنه سعر عادل ومقبول وفق تفسير السعودية ودول الخليج . لكن عندما اعلن وزير الطاقة الروسي أن انخفاض الأسعار لا يؤثر على روسيا الاتحادية كثيراً ، وأن روسيا وضعت خططها لمواجهة اسوء الاحتمالات وهو سعر ٤٠ دولار(٦) .

اتخذ القرار الأمريكي بخفض الأسعار إلى ما دون ٤٠ دولار ودخلت حرب أسعار النفط إلى لعبة عض الأصابع . فالسعودية اخذت تعاني من انهيار الأسعار وأن كثيراً من النفوط غير التقليدية أخذت تزيد كلفة استخراج البرميل على ٥٠ دولار وبخاصة الشركات الأمريكية التي تستخرج نحو ٥,٢٤٢ م ب ي من زيت الصخر لغاية ايلول ٢٠١٥ . ولكن بدأ يتراجع إلى نحو ٥,١٦ م ب ي في تشرين الأول للسنة نفسها وكذلك خرجت نحو ٤٤ حفارة من عمليات التنقيب ، وكذلك زيت القار الكندي الذي ينتج منه يومياً نحو ٧٠٠ الف برميل[٧] ، فضلاً عن النفط التقليدي العالي الكلفة في مياه خليج المكسيك وبحر الشمال .

وفي الجانب الثاني من المؤكد أن روسيا وإيران والعراق وفنزويلا ستعاني من انخفاض الأسعار كبقية الدول النفطية إذا لم تقل أقل منها بكثير ، لأنها تملك إمكانيات واقتصاديات متنوعة وخاصة بالنسبة لروسيا وإيران المعنيتان بخفض الأسعار . ولكن الواقع يشير إلى أن أول من يصرخ هي السعودية والولايات المتحدة لأسباب سياسية واقتصادية وعسكرية ، لا مجال للخوض فيها ، ولعل أهمها حسم إيران موضوع مشروعها النووي، وفك الحصار عنها والذي أمتد على مدى ٣٦ عاماً ، وروسيا تحقق انتصارات مع حلفائها في سوريا والمنطقة .

في حين أن الولايات المتحدة والسعودية تواجه مشاكل خطيرة ومعقدة امنياً وعسكرياً واقتصادياً ، فضلاً عن تحول التهور السعودي في اليمن وسوريا وليبيا والعراق والبحرين إلى عبء كبير على الولايات المتحدة .

يتضح مما تقدم أن حرب الأسعار أصبحت سلاحاً خطيراً بيد الولايات المتحدة من خلال التحكم بالسياسات النفطية للسعودية وبعض دول الخليج ، وحرمان الدول النفطية من القوة والأهمية الستراتيجية لهذه الثروة الحيوية .

## العوامل المؤثرة في أسعار النفط :

ان النفط سلعة اقتصادية لكن أهميتها استراتيجية التي تهم المنتجين والمستهلكين معاً جعلتها تتأثر أو تخضع للعوامل السياسية والستراتيجية ، وخاصة موضع الأسعار الذي أخذ يشهد تقلبات سريعة وتذبذباً كبيراً وتأرجحاً مستمراً بسبب خضوعه لعوامل كثيرة جداً أبرزها ما يلي :

١- النمو الاقتصادي العالمي

يعد عامل النمو الاقتصادي العالمي واحدا من أهم العوامل المؤثرة في زيادة الطلب على النفط، ومن ثمة فان استمرار النمو الاقتصادي العالمي سوف يحافظ على ارتفاع الأسعار أو استمرار

زيادتها إذا لم تتدخل العوامل السياسية الأخرى ، فمن ملاحظة (الشكل ٢) يتضح مدى ارتباط ارتفاع الأسعار بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي .

تؤدي زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة استهلاك الطاقة بشكل عام والنفط بشكل خاص ، إلا أن الأثر النهائي للدخل على الاستهلاك ، يتوقف على العوامل الاقتصادية الأخرى قبل التغير في الهيكل الاقتصادي ، وكثافة استخدام الطاقة وهيكل استهلاكها ودرجة الاشباع في استهلاك القطاعات الاقتصادية المختلفة ، والأسعار فضلا عن سياسات ترشيد استهلاك الطاقة ، وهذا يؤدي إلى التفاوت بين الأثر النهائي للدخل على استهلاك النفط في الاقتصاديات المختلفة[٨] ، فالنمو الاقتصادي العالمي خلال المدة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠ ساعد في زيادة الطلب على النفط وسجل النمو الاقتصادي العالمي أعلى معدل له في عام ٢٠٠٦ إذ بلغ نحو ٥,٢% ثم ارتفع إلى ٥,٤% عام ٢٠٠٧ وعندما ظهرت بوادر الأزمة المالية العالمية انخفضت معدلات النمو إلى ٢,٩% عام ٢٠٠٨ ثم تحول الاقتصاد العالمي من النمو إلى الركود خلال العام ٢٠٠٩ عندما تراجع – ٠,٥٢% (جدول ٢) إذ تتضح العلاقة بين النمو الاقتصادي العالمي ونمو الطلب على النفط .

شكل (٢)

النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط ، 2010 - 2014
(%)

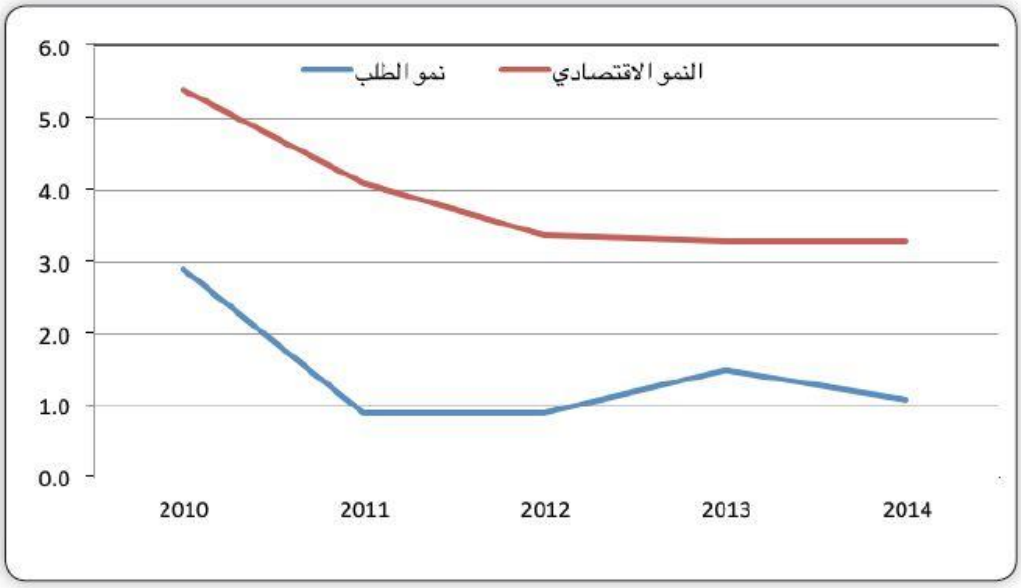

جدول (٢) النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط خلال المدة من

| السنة | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٤ | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النمو الاقتصادي العالمي | ٤,٧٨ | ٤,٩٢ | ٤,٥٧ | ٥,٢٤ | ٥,٤٠ | ٢,٨٧ | – ٠,٥٢ | ٥,٠١ |
| النمو من الطلب العالمي على النفط | ١,٦١ | ٣,٦٦ | ١,٩٥ | ١,٠٨ | ١,٤٢ | ٠,٢٣ | – ١,٦٣ | ٢,٠١ |

المصدر : الطاهر الزيتوني ، الأفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته ، النفط والتعاون العربي ، المجلد ١٧ ، العدد ١٣٩ ، ٢٠١١ ، ص٢٤ .

لما كان سعر صرف الدولار يواجه التقلبات وأحياناً الانخفاض المستمر على المدى البعيد . وأن النفط العالمي مازال يسعر بالدولار فان هناك آثار اقتصادية ومالية على الدول النفطية ، ان انخفاض سعر صرف الدولار يؤدي إلى تخفيض الطاقة الإنتاجية ومن ثمة زيادة الطلب على النفط ، وعليه فأنخفاض الإنتاج وازدياد الطلب يؤديان إلى ارتفاع أسعار النفط ، فضلا عن أن انخفاض سعر صرف الدولار يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط في الدول التي ترتفع عملاتها مقابل الدولار. لأن النفط يصبح ارخص في هذه الحالة ، كما يسهم هذا الانخفاض بزيادة الكمية المطلوبة من النفط ومن ثمة يفسر عدم تأثر كثير من اقتصاديات الدول الصناعية بأرتفاع أسعار النفط[٩] .

وبحسب دراسة اجراها صندوق النقد الدولي عام ١٩٩٦ ، أنه كلما ارتفعت أسعار النفط بنسبة ١٠% يقابل ذلك انخفاض في سعر صرف عملات الدول الأعضاء في منظمة الأوبك بنسبة ٢% ، ذلك لأن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع واردات النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهو بدوره يؤدي إلى ارتفاع عجز ميزان التجارة والحساب الجاري الأمريكي ، ومن ثم انخفاض سعر صرف الدولار أمام اليورو[١٠] .

أما على المدى الطويل فأن السعر الحقيقي للنفط هو أقل بكثير من السعر الأسمي للنفط فعلى سبيل المثال أن السعر الحقيقي الأسمي لبرميل النفط هو ٢٩,٢ دولار والسعر الحقيقي بدولار عام ١٩٩٥ هو ٦٠ دولار . وفي العام ١٩٨٠ ٢٦ دولار / برميل والسعر الحقيقي بدولار عام ١٩٩٥ هو ٦٧,٢ دولار . وفي العام ١٩٨١ ٣٤,٢ دولار / برميل والسعر الحقيقي بدولار عام ١٩٩٥ هو ٥٨,٦ دولار . وفي العام ١٩٨٥ ٢٧,٥ دولار / برميل والسعر الحقيقي بدولار عام ١٩٩٥ هو ٣٧,٩ دولار . وفي العام ١٩٩٠ ٢٢,٣ دولار / برميل والسعر الحقيقي بدولار عام ١٩٩٥ هو ١٦,٩ دولار . وفي العام ٢٠٠٠ ٢٧,٦ دولار / برميل والسعر الحقيقي بدولار عام ١٩٩٥ هو

٢٥,٧ دولار . وفي العام ٢٠٠٥ ٥٠,٦ دولار ، برميل والسعر الحقيق بدولار عام ١٩٩٥ هو ٤٣,٣ دولار [١١] .

أما لو أخذ السعر الأسمي سنة ٢٠١٠ وهو ٧٧,٤ دولار / برميل والسعر الحقيقي بدولار عام ٢٠٠٠ هو ٦٥,٤ دولار / برميل ، أما عام ٢٠١٣ فالسعر الاسمي ١٠٥,٩ دولار / برميل والسعر الحقيقي ٨٦,٢ دولار برميل[١٢] .

٣- النمو السكاني :

يعد العامل الديمغرافي من العوامل المهمة في التأثير على الطلب على العالمي مثل النفط ومن ثمة التأثير على الأسعار ، لأن أي زيادة في حجم سكان العالم البالغ حالياً(٢٠١٥) نحو ٦.٩ مليار انسان. ستؤدي إلى مزيد من الطلب على مصادر الطاقة وبخاصة على النفط الذي يحتاجه الإنسان في وسائط النقل وفي الزراعة والصناعة والخدمات ، لأن أي نشاط يقوم به الإنسان يحتاج إلى الطاقة ، وإذا اقترنت الزيادة السكانية بالتطور الحضاري والثقافي للإنسان فالطلب سيكون كبيراً على النفط والطاقة.

فقد كان سكان العالم سنة ١٩٠٠ نحو مليار وربع إنسان ويستهلكون نحو ١٠ م ب ي ن ، وفي العام ٢٠٠٠ أصبح عددهم نحو ٦ مليار انسان لكنهم يستهلكون نحو ١٩٣ مليون برميل نفط مكافئ[١٣] ، ومن المتوقع أن يصبح سكان العالم سنة ٢٠٣٠ نحو ٨,٤ مليار انسان[١٤] ، وهذا يعني أنه سيكون هناك طلب كبير على مصادر الطاقة ومنها النفط ، فالعلاقة طردية بين النمو السكاني والتطور الحضاري وتزايد الطلب على النفط ومصادر الطاقة الأخرى ، حيث يتوقع أن يكون الطلب على النفط في كل القطاعات والنشاطات الاقتصادية بحدود ١٠٠ م ب ي (جدول ) ، وهي كمية صغيرة إذا مال علمنا أن الطلب الحالي سنة ٢٠١٥ بلغ نحو ٩٢ م ب ي ، ولهذا نتوقع أن يصل اجمالي الطلب على النفط أكثر من ١١٥ م ب ي .

أما الوكالة الدولية للطاقة ففي عام ٢٠٠٤ توقعت أن يصل الطلب على النفط أكثر من ١٢١ م ب ي ، ولكن هذه الوكالة عادت في ٢٠٠٩ وخفضت توقعها إلى ١٠٥ م ب ي[١٥] معولة على البدائل النفطية والمتجددة ، لكن في الحقيقة معظم البدائل المطروحة غير عملية ومازالت نسبة مساهمتها محدودة وبخاصة في قطاع النقل والمواصلات .

جدول (٣) الاستهلاك العالمي من النفط بحسب القطاعات الاقتصادية والخدمية للمدة من ٢٠١٠ – ٢٠٣٠

| النشاط السنة | قطاع النقل والمواصلات | الصناعة | المنزلي والتجاري والزراعي | الكهرباء | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠١٠ | ٤٣,٨ | ٢٢,٥ | ٩,٢ | ٥,٦ | ٨١,١ |
| ٢٠٢٠ | ٥١,٤ | ٢٤,٣ | ١٠,٣ | ٥,٦ | ٩١,٥ |
| ٢٠٣٠ | ٥٨,٠ | ٢٥,٥ | ١١,٣ | ٥,٥ | ١٠٠,٣ |

المصدر : الطاهر الزيتوني ، الآفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته ، النفط والتعاون العربي ، المجلد ٣٧ ، العدد ١٣٩ ، ٢٠١١ ، ص٥٨ .

يتضح مما تقدم تراجع قيمة الدولار حيث أن قيمة سعر برميل النفط الحقيقي عام ١٩٨٠ هو أعلى من سعره الحقيقي سنة ٢٠٠٥ بالرغم من أن السعر الأسمي لبرميل النفط هو ٥٠,٦ دولار / برميل سنة ٢٠٠٥ وسعره الاسمي سنة ١٩٨٠ ٣٦,٠ دولار / برميل .

أن السعر الحقيقي يأخذ في الاعتبار التغيرات اللاحقة في سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسة ولهذا يرى الخبراء أن فك ارتباط بين الدولار والنفط قد يكون الخطوة الفعالة المطلوبة لتصحيح المسار التسعيري للدول المصدرة للنفط في المدة القادمة ، حيث أن ذلك سيساهم وإلى حد كبير في المحافظة على مستوى القدرة الشرائية لعائدات الدول المصدرة للنفط خاصة إذا استمر انخفاض سعر صرف الدولار أو التوقع باستمراره في المدة القادمة ، إضافة إلى ذلك فأن فك الارتباط بين الدولار والنفط يعمل على تلافي دخول الدول المصدرة للنفط في تعقيدات حساب الأثر المتوقع على أسعار النفط العالمية نتيجة لتقلبات أسعار صرف الدولار امام العملات الرئيسة الأخرى وفي مقدمتها اليورو ، ولهذا حاولت بعض الدول ومنها إيران وفنزويلا إلى تسعير النفط باليورو بدلاً من الدولار كعملة لتسعير النفط لمواجهة تراجع أسعار صرف الدولار وتذبذب مستوياته مع ظهور الأزمة العالمية ٢٠٠٨ إلى جانب الخلافات السياسية مع الولايات المتحدة[١٦] .

٤– استخدام المخزون النفطي العالمي في المضاربات النفطية في السوق العالمية :

يوجد في العالم نحو ٥,٣٣ مليار برميل على شكل مخزون تجاري في العالم ونحو ١,٨٥ مليار برميل على شكل مخزون استراتيجي معظمه في الدول الصناعية الكبرى ، فضلاً عن وجود أكثر من ١,٠٦ مليار برميل من النفط يوجد على ظهر السفن والأساطيل العالمية المتخصصة في نقل

النفط الخام في العالم[١٧] ، على الرغم من ضخامة هذا المخزون إلا أنه لا يكفي حاجة اكثر من ٦٠ يوماً إلا أن أخطر ما يترتب على وجود هذه المخزونات الضخمة هي استخدامها في المضاربات النفطية واغراق السوق في أوقات وجود عرض كبير مما يؤدي إلى مزيد من النفط المعروض ومن ثمة انهيار أسعار النفط ، لأن العلاقة عكسية بين المخزون التجاري والاسعار فكلما انخفضت الأسعار زاد المخزون التجاري ، فإذا قامت الدول المستهلكة إلى تمليك معظم هذا المخزون في استعمال٢ – ٣ مليون ب ي للمضاربات النفطية بسعر ٨٥ دولار يؤدي إلى زيادة المعروض العالمي ، ومن ثمة إلى انخفاض الأسعار ثم ستشهد مزيد من الانهيار وهذا يتبعهُ انهيارات متعددة . وعندما تصل الأسعار إلى ٥٠ دولار للبرميل فهذه الدول ستشتري النفط بـــ ٥٠ دولار لتزيد احتياطياتها ومخزونها النفطي وبذلك قد حققت هدفين هما تحقيق أرباح من بيع بسعر عالٍ، وشراء آخر بسعر منخفض ثم تتكرر العملية فتبيع بـــ ٥٠ دولار للبرميل وتشتري بـــ ٣٠ دولار نفطها بسعر عال وإشراء اخر بسعر منخفض ، ثم تكرر العملية فتبيع بـــ ٥٠ دولار للبرميل .

وللدلالة على تأثير هذا العامل وخطورته هو المقارنة بين كمية الإنتاج العالمي والبالغة نحو ٧٦,٢ م ب ي عام ٢٠١٤[١٨] ، والمعروض في السوق العالمية هو بحدود ٩٢,٥ م ب ي فأن الفرق بين الإنتاج والمعروض العالمي في السوق العالمية هو عبارة عن نفط تتجهُ كثير من دول العالم بشكل سري خارج حصصها، والقسم الأخر هو المهرب من المناطق المضطربة أمنياً كما في العراق وسوريا وليبيا واليمن والمناطق الأخرى ، والكمية الأكبر هي من المخزون التجاري العالمي للتحكم بآليات سوق النفط العالمية وخاصة اغراق السوق العالمية بالنفط .

رابعاً – أوبك

تأسست أوبك عام ١٩٦٠ في بغداد لتحقيق اهداف كثيرة وستراتيجية للدول النفطية المشاركة فيها، التي تضم نحو ٧٠ – ٨٠% من احتياطيات النفط الخام العالمية ، ومن أبرز هذه الأهداف التنسيق الشامل في المجالات النفطية وتوحيد السياسات النفطية لدول أوبك ، والعمل على وضع سياسة سعرية لضمان استقرار سوق النفط الخام في العالم ، مع ضمان عوائد مالية مستقرة ومجزية تلبي متطلبات الدول المصدرة ، لكن بعد صدمتي الأسعار عامي ١٩٧٤ و١٩٧٩ وبعد الصدمة الأولى وفي السنة نفسها تم تأسيس الوكالة الدولية للطاقة التي تضم ٢٥ دولة صناعية أوربية مع الولايات المتحدة وكندا ، واستطاعت أن تسيطر على سوق النفط العالمية وحولتها من سوق منتجين إلى سوق مستهلكين .على الرغم من كل التناقضات في السياسات النفطية لدول أوبك وطغيان الخلافات السياسية على التوافق الاقتصادي لدول المنظمة الذي يمثل مصلحتها ومصلحة شعوبها، لأن نصف وأكثر من النصف هم مرتبطين ارتباطاً استراتيجياً بدول الوكالة الدولية وخاصة

ارتباط دول الخليج بالولايات المتحدة . إلا أن المنظمة استطاعت في كثير من المرات أن تتفق على خفض الإنتاج من أجل مواجهة انهيار الأسعار ، وكان أول تخفيض في الحصص بدأ منذ عام ١٩٨٥ فقد خفض الإنتاج من ٢٢,٢ م ب ي إلى ١٤,٩ م ب ي وذلك بسبب تراجع أسعار النفط بشكل كبير مقارنة بسعر النفط سنة ١٩٨٠ ثم عادت دول المنظمة وخفضت الإنتاج إلى ١٦,٦ عام ١٩٨٧ من أجل رفع الأسعار التي وصلت إلى ١٣ دولار / برميل سنة ١٩٨٦ وبالفعل استطاعت أن ترفع السعر إلى ١٧,٧ دولار / برميل[١٩] .

بعد انهيار الأسعار عام ١٩٩٨ بسبب الأزمة الاقتصادية في جنوب شرق آسيا التي بلغت ١٢ دولار / برميل ، وقامت دول المنظمة بخفض الإنتاج بنحو ١,٥ م ب ي في عام ١٩٩٩ لترتفع الأسعار إلى ٢٧,٦ دولار / برميل عام ٢٠٠٠ وإلى ٣١,٥ دولار / برميل في أيلول سنة ٢٠٠٠[٢٠] ، وبسبب الضغط الأمريكي على حلفائها في المنظمة لخفض الأسعار ومع ارتفاعها بادرت المنظمة إلى زيادة انتاجها ٣,٧ م ب ي مما أدى إلى هبوط الأسعار إلى نحو ٢٣,٧ دولار / برميل في أذار ٢٠٠١ ، ولمنع انهيار الأسعار بسبب زيادة الإنتاج من خارج أوبك أيضاً قامت أوبك بتخفيض ثان لإنتاجها في اجتماعها المنعقد في ١٦ – ١٧ اذار وبالفعل ارتفعت الأسعار إلى ٢٤,٥ دولار / برميل في أيار ٢٠٠١[٢١] ، وبعد تراجع الطلب العالمي على النفط من ٧٦,٤ م ب ي في الربع الأول من سنة ٢٠٠١ إلى ٧٦,١ م ب ي وقيام بعض الدول خارج أوبك بزيادة انتاجها أدى إلى انخفاض الأسعار إلى ١٨,٣ دولار / برميل في كانون الأول سنة ٢٠٠٢ مما دفع دول اوبك الى تخفيض انتاجها بنحو ٠,٥ م ب ي[٢٢].

ومن الجدير بالذكر ان فعالية المنظمة ونشاطها في حماية أهم ثرواتها هو في تراجع وخاصة في العشر سنوات الأخيرة ، ولعل انهيار الأسعار إلى ما دون ٣٠ دولار لم يحرك ساكناً ولم تعقد المنظمة اجتماعاً استثنائياً لمواجهة هذه الكارثة . وحتى اجتماع المنظمة الأخيرة في ٢٠١٥ لم تتخذ قراراً بخفض الإنتاج وهي ترى الأسعار تتهاوى إلى أدنى مستوياتها منذ أكثر من ١٢ سنة ، في حين عقدت نحو ١١٩ اجتماع وزاري منذ تأسيسها إلى عام ٢٠٠٢[٢٣] . أي بمعدل ثلاثة اجتماعات سنوية .

وأن حقيقية الشلل الأخير يرجع إلى التوافق الأمريكي السعودي للضغط على روسيا وإيران وفنزويلا والعراق . وهي جزء من حرب حقيقية زجت فيها الثروة النفطية ، وسوف لن تتحرك السعودية إلى المنظمة لخفض الإنتاج إلا بعد أن تشهد انهيار اقتصادها واقتصاديات دول الخليج الأخرى التي بدأت بإجراءات تقشفية وسياسات وضريبية وبدأت تواجه عجزاً في موازناتها لكنهم اليوم يستعينون بالأموال المدخرة في الصناديق السيادية وهي الصناديق التي أخذت تظهر بعد عام

٢٠٠٥ عندما أخذت أسعار النفط ترتفع بشكل كبير ، حيث قامت دول الخليج بإيداع جزء من فوائضها المالية لغرض استثمارها في التنمية . وتقدر أموال الامارات في هيأة أبو ظبي للاستثمار بنحو ٧٧٣ مليار دولار لغاية سنة ٢٠١٤ والسعودية ٧٧٥ مليار دولار والكويت ٥٤٨ مليار دولار وقطر ٢٥٦ مليار دولار وعمان ١٩ مليار دولار ، وهناك ٢٣٠ مليار دولار للأمارات في عدد من المؤسسات والبنوك ، أما العراق فلديه ٢ مليار دولار في صندوق تنمية العراق .

٥- الحروب والعوامل العسكرية :

هناك تأثير مباشر للحروب التي تقع بين الدول وتؤدي إلى توقف انتاجها بشكل كلي أو نسبي كما حصل في عام ١٩٨٠ أبان الحرب العراقية الإيرانية التي أدت إلى تراجع انتاج البلدين إلى أقل من نصف انتاجها قبل الحرب ، حيث تراجع انتاج العراق من ٣,٤ م ب ي سنة ١٩٧٩ إلى ١,٦ م ب ي ثم تراجع إلى أقل من ١ م ب ي[٢٤] ، كما تراجع انتاج الكويت عام ١٩٩١ إلى ١٩٣ ألف ب ي بعد الغزو العراقي وقيام حرب الخليج الثانية التي أدت إلى تراجع الإنتاج العراقي أيضاً وبشكل كبير إلى نحو ٢٧٨ ألف ب ي .

ومن الجوانب العسكرية الأخرى للنفط هو استخدامه كسلاح عسكري لتحقيق اهداف الحرب أو لتحقيق مطالب أمنية أو لتحقيق ردع عسكري كما حصل في استخدام النفط في حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣ عندما قرر العرب بعد موافقة السعودية على خفض الإنتاج العربي بنسبة ٥% ، وذلك بعد اجتماع أعضاء اوابك في ١٧ تشرين الأول ١٩٧٣ واتخذوا قراراً ستراتيجياً وتاريخياً بخفض انتاجهم النفطي بنسبة ٥% شهرياً حتى يتحقق انسحاب أخر صهيوني من الأراضي العربية[٢٥] ، ثم عقد اجتماع ثاني لأوابك في شهر تشرين الثاني ١٩٧٣ واعلنوا خفض الإنتاج بنسبة ٢٥% لزيادة الضغط على الغرب والكيان الصهيوني ، مما جعل الولايات المتحدة تقدم مساعدات مالية لإسرائيل مقدارها ٢,٢ مليار دولار كمعونة عسكرية مما دفع بالدول العربية إلى اتخاذ قرار الحظر الكامل على الولايات المتحدة ، مما خلق حالة من الارتباك في سوق النفط العالمية وأدى إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية وحينها عرفت بالصدمة النفطية الأولى ، فقد انخفض الإنتاج العربي من ٢٠,٦ م ب ي في أيلول ١٩٧٣ إلى نحو ١٥,١ م ب ي في نهاية تشرين الثاني ١٩٧٣[٢٦] .

كما أن العدوان الأمريكي الغربي على ليبيا سنة ٢٠١١ أدى إلى تفاقم الأوضاع الأمنية في ليبيا وخروج معظم انتاجها من السوق العالمية ، ومن الجوانب العسكرية الأخرى المؤثرة في سوق النفط العالمية هو الأستهلاك الكبير للآلة العسكرية في أزمان الحروب، لأن الطائرات والعجلات والآليات والدبابات كلها تحتاج إلى النفط أثناء الحروب ، فعلى سبيل المثال أن القاصفات السوقية

$B_{52}$ تستهلك ٨٦ برميل / ساعة طيران والمقاتلات الأخرى ٤٠ برميل / ساعة وحاملة الطائرات غير النووية تستهلك ١٣٤ برميل / ساعة ، وقد قدر قيمة كمية ما تستهلكه النشاطات العسكرية في نهاية الثمانينات بنحو ٤,٥ م ب ي ، وهناك زيوت ووقود خاص بالصواريخ والطائرات تقدر قيمة الغالون الواحد بأكثر من ١٠٠٠ دولار[٢٧] .

٦- الإرهاب :

دخول الإرهاب بأبعاده الجيوسياسية والجيوستراتيجية وتحوله إلى سلاح سياسي وأمني بيد الولايات المتحدة وحلفائها من أكبر المخاطر إلى تهدد الأمن والاستقرار في مناطق تواجده وانتشاره . فبعد قيام الولايات المتحدة والسعودية وباكستان ، بتصنيع الجهاد الإسلامي في أفغانستان بداية ثمانينات القرن الماضي وتحوله إلى القاعدة ومن ثم إلى مئات التنظيمات والمنظمات الإرهابية وأخيراً ISIS[٢٨] أو ما يعرف بالدولة الإسلامية في العراق والشام ، وأخذ ينتشر في الشرق الأوسط كالنار في الهشيم بسبب التمويل والدعم السياسي والعسكري لدول محور دعم الإرهاب التي ازداد عددها وأصبحت تضم إلى جانب الولايات المتحدة والسعودية وباكستان كل من قطر وتركيا والأردن وإسرائيل[٢٩] ، وتحولت كل الدول التي تدخلها الولايات المتحدة عسكرياً أو سياسياً إلى دول يمزقها الإرهاب والفوضى الخلاقة وتحويلها إلى دول فاشلة ، وكانت أول ضحية هي الصومال في عام ١٩٩٢ ، ثم أفغانستان عام ٢٠٠١ ثم العراق ٢٠٠٣ ثم ليبيا ٢٠١١ ومن ثم قام الوكلاء لها بتدمير سوريا ومحاصرة مصر بالإرهاب وتهديد أمن لبنان وتونس والجزائر ، وأصبح لهيب الصراع مع الإرهاب في القرب من الخزان العالمي للطاقة مسألة خطيرة ولعب بالنار لأن منطقة الشرق الأوسط تحتوي على أكثر من ٦٥% من احتياطيات النفط العالمي وتأثير الإرهاب يأتي من عدة جوانب أهما ما يلي :

أ- تخريب واستهداف وتدمير البنية التحتية للثروة النفطية مثل تدمير انابيب النقل أو قطع الطرق أو تفجير المؤسسات والمنشآت النفطية كما حصل في العراق منذ سنة ٢٠٠٤ إلى حد الآن ، وكما يحصل في ليبا وسوريا .

ب- تهديد خطوط النقل بكل اشكالها والسيطرة على بعضها والقيام بتهريب النفط .

ج- السيطرة على المؤسسات والمنشآت النفطية والقيام بعملية تصدير النفط عبر الدول الممولة لهم كما قامت تركيا بتهريب أو السماح بشراء وبيع نفط العراق وسوريا الذي تستحوذ عليه داعش، وكما يحصل أيضاً في ليبيا الذي سيطرت على نفطها جماعات إرهابية كثيرة من القاعدة والنصرة وأخواتها ((بوكو حرام وجماعة أبو سياف)) ، من افريقيا واندونيسيا .

وهذا التحول الخطير في قيام دول محور دعم الإرهاب بشراء وتصدير النفط من داعش والنصرة هو تحول خطير جداً لأنها أصبحت تتحكم بمصادر مضمونة لتمويل عملياتها الإرهابية ، وهذا التهريب من العراق وسوريا وبآلاف الشاحنات يومياً حيث يمتد طولها إلى أكثر من ١٠ كم وهي تهرب النفط أمام انظار ما يسمى بالتحالف الدولي لمحاربة داعش ولكن حقيقة هذا التحالف الدولي في دعم داعش التي تهرب النفط تحت انظاره . وسقطت مدينة دير الزور وتدمر في كبد الصحراء السورية . ولم يحرك ساكناً لا بل كان هو الغطاء الأمني لها ، لأن داعش تقوم باستعراضات عسكرية كبرى في المدن المحتلة من قبلها وتقوم بتسيير ارتال عسكرية بعشرات ومئات السيارات والعجلات أمام انظار هذا التحالف الذي يضم أكثر من ٦٠ دولة ويمتلك إمكانيات لوجستية ومعلوماتية وأقمار صناعية وجوية وفضائية هائلة يمكنها أن تكشف بالصوت والصورة كل مناطق داعش في الشرق الأوسط ، وهذا الإرهاب أدى إلى خروج معظم انتاج سوريا من النفط وليبيا واليمن .

٧- الظروف المناخية :

تلعب الظروف المناخية دوراً مفاجئا في الطلب على النفط فالأشتية الباردة والعواصف الثلجية التي تضرب النصف الشمالي من الكرة الأرضية والتي تنخفض فيها درجات الحرارة إلى أكثر من ٢٠ درجة تحت الصفر لها تأثير كبير على زيادة الطلب على النفط ، أما عن التأثير الآخر للظروف المناخية وبخاصة العواصف التي تؤدي إلى تدمير بعض المنشآت النفطية وبخاصة في منصات الاستخراج في بحر الشمال وخليج المكسيك ومناطق الاسكا فضلاً عن توقف الموانئ التي تستخدم لتصدير النفط .

٨- دعم الدول الصناعية للمصادر البديلة بنوعيها التقليدية وغير التقليدية :

بعد الصدمة النفطية الأولى عام ١٩٧٤ وارتفاع الأسعار ثم الصدمة الثانية عام ١٩٧٩ وارتفاع الأسعار بشكل كبير خلال هذا عقد السبعينيات ، ذهبت الدول الصناعية إلى وضع ستراتيجية تأسيس الوكالة الدولية للطاقة التي كانت من أول استراتيجياتها هي البحث عن مصادر بديلة عن النفط العربي ونفط أوبك . وبالفعل بعد ارتفاع الأسعار قامت باستخراج نفط بحر الشمال وكذلك نفط ولاية الاسكا ثم استمرت بدعم البدائل الأخرى ، وبعد أن تمكنت من احكام قبضتها على السياسات النفطية للسعودية ودول الخليج الأخرى استطاعت أن تتحكم بصناعتها النفطية ، وهناك مقولة مشهورة للسيد أحمد زكي يماني وزير النفط السعودي الأسبق يقول إذا رفعنا انتاجنا إلى اقصى طاقته ندمر أوبك ولتدمير الدول المستهلكة يكفي أن نخفض معدلات انتاجنا .

ولكن السؤال المهم من يمتلك قوة التدمير هذه ؟ الجواب واضح كما جاء في أحد الدراسات الصادرة من جامعة هارفرد التي تقول ((السيطرة على سعر النفط وكمية انتاجه هما من ركائز الأمن القومي الأمريكي)) ، ولهذا فقرار سعر وإنتاج النفط هو أمريكي ١٠٠%[٣٠] .

أصبح واضحاً أن تدمير أوبك يعني أن السعودية تدمر نفسها واشقائها في دول الخليج وفي المقابل الرابح الأكبر من هذه السياسات هي الولايات المتحدة وخصائصها في الوكالة الدولية للطاقة .

لقد ركزت الدول الصناعية الغربية على تشجيع ودعم وتطوير واستخدام بدائل النفط في سياساتها الطاقوية إلى الصدمات النفطية الأولى والناشئة وأخذت تحدث تغيراً من خلال إيجاد بدائل عن النفط في توليد الطاقة الكهربائية فيها ، فقد كانت مساهمة النفط بحصة ٢٤,٧% عام ١٩٧٣ ثم تراجعت إلى ٥,٥% عام ٢٠٠٨ من اجمالي مصادر الطاقة المستخدمة في توليد الطاقة الكهربائية في العالم وكانت البدائل هي الفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية ، وكذلك شمل الدعم للمصادر المتجددة التي ارتفعت نسبة مساهمتها من اجمالي الطاقة المولدة في العالم من ١٢,٤% عام ٢٠٠٥ إلى ١٣% عام ٢٠١٢[٣١] ، كما ركزت الدول الصناعية على قطاع النقل والمواصلات لاستحواذ على حوالي ثلث اجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة ، وحوالي ٦٠% من اجمالي الطلب على النفط بوصفه المصدر الرئيس للنمو في الطلب على النفط حاضراً ومستقبلاً ، ولاعتماده الكلي على النفط الذي ساهم بنمو ٩٦% من اجمالي استهلاك قطاع النقل والمواصلات العالمي عام ٢٠١٠[٣٢] .

تركز الدول الصناعية على توظيف التكنولوجيا في انتاج وسائط نقل تعمل بالوقود الحيوي ((غاز الميثانول والديزل الحيوي)) وغاز البترول المسال والغاز الطبيعي وكذلك الكهرباء والهيدروجين ، والواضح أننا نسمع ونقرأ عن السيارة التي تسير بالهيدروجين والكهرباء منذ السبعينات والثمانينات ، ولكن من الناحية العملية لم تدخل هذه السيارات في الخدمة بشكل كبير ، كما أن الإنتاج العالمي من الوقود الحيوي لا يتجاوز ١,٦ م ب ي ، كما أن الدول الصناعية مازالت متشددة من خلال القوانين والتشريعات والضرائب التي تفرض على النفط والمشتقات النفطية لتقليل وتعويض عملية استهلاكها والاعتماد على المصادر البديلة .

ومن المأخذ الأخرى على هذا الاتجاه وبخاصة استعمال الفحم الذي يعد من أكثر مصادر الطاقة الاحفورية تأثيرا في التلوث البيئي وتنامي مشكلة الاحتباس الحراري ، وهذا يناقض المواقف الدولية في مواجهة ظاهرتي الاحتباس الحراري والتغير المناخي وآثارها الخطيرة على سكان الكرة الأرضية .

٩- ارتفاع تكاليف الإنتاج في الحقول القديمة والحديثة والنفوط غير التقليدية كزيت الصخر وزيت الغاز* :

كثير من حقول النفط في الدول الصناعية هي من نوع العالية الكلفة لأسباب جغرافية فالنفط في بحر الشمال وفي الاسكا وفي خليج المكسيك هي نفوط عالية الكلفة لعدة أسباب أبرزها وجودها في أعماق سحيقة تحت ماء البحر أو وجودها في مناطق جغرافية بعيدة جداً عن مناطق الاستهلاك ، كما في نفط الاسكا وكذلك قلة احتياطيات هذه الحقول يرفع تكاليف الإنتاج لأنها تحتاج إلى بناء منشآت كبيرة ومكلفة لإنتاج كميات نفط ليست كبيرة جداً .

أما النفوط الجديدة أو غير التقليدية كزيت الصخر في الولايات المتحدة وزيت القار الكندي ، فهي عالية الكلفة إذ تتراوح كلفتها بين ٥٠ – ٦٥ دولار للبرميل وهي كلفة عالية وانخفاض الأسعار إلى أقل من ٥٠ دولار ولفترة طويلة يؤدي إلى خروجها من الإنتاج والمنافسة العالمية ، كما أن هذه النفوط ملوثة للبيئة بشكل كبير جداً ، وتحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة جداً للتخلص من الشوائب والمواد غير المفيدة(٣٣) .

ثانيا: تأثير تغير اسعار النفط على الاقتصاد العراقي وامكانية مواجهة مخارطها

للنفط اهمية سياسية واقتصادية واجتماعية وحضارية اذا ما استثمر استثمارا صحيحا ، فهو مصدر لرأس المال ومصدر للطاقة ومادة اولية لعشرات الاف الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية . واذا كانت هذه المقومات الثلاث هي اساس لعملية التنمية ، فرأس المال او العوائد النفطية يمكن ان نوفر بها اي مقوم اخر من قومات النمو الاقتصادي والتنمية وهذا ما استطاعت تحقيقه بعض الدول النفطية(٣٤) .

ان ما تحصل عليه الدول الصناعية السبعة G7 من النفط الخام هو اكثر من ثلاثة اضعاف ما تحصل عليه دول اوابك عن طريق ضريبة الكاربون وضريبة الدخل على الشركات النفطية الخمس الكبرى وجميعها تعود الى هذه الدول، فعلى سبيل المثال اجمالي العائدات المتحققة من فرض الضرائب على استهلاك النفط في هذه الدول ٣,٤ ترليون دولار خلال المدة من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨ اما اجمالي عائدات اوابك للمدة نفسها فقد بلغت ١,٣ ترليون دولار . اما خلال المدة ٢٠٠٩ – ٢٠١٣ فقد حصلت ٦,٧ ترليون دولار. بينما حصلت دول اوابك عملية ٢,١ ترليون دولار. وترجع الزيادة الى ارتفاع متوسط سعر الضريبة من ٧٢,٢ دولار برميل للمدة الاولى الى ١١٢,٢ دولار برميل خلال الفترة الثانية . ومن الجدير بالذكر ان هذه الاموال هي ارباحا صافية بدون اي كلفة مقارنة بالتكاليف التي تتحملها الدول النفطية على الاستكشاف والانتاج ، اما المبلغ الاخر فهو من ضريبة الدخل السنوية على هذه الشركات الخمسة فهي اكثر من ١٠٨ مليار دولار سنة ٢٠١١.

[٣٥]، اما نحن في العراق ومعظم دول اوبك العربية فلم تستقر الا جزء بسيط من اهمية المالية. يقول عنها السيد حسنين هيكل $\frac{1}{3}$ استثمر في داخل الدول النفطية $\frac{1}{3}$ في خارج الدول العربية و $\frac{1}{3}$ اخر نحتاج من يبحث عنه.

ولكن الذي لا يحتاج الى مزيد من البحث هو لم تحقق تنمية حقيقية في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في سنة ١٩٢١. بل ما حصل هو نمو اقتصادي مجتزء في قطاعات دون اخرى وبدون خطط استراتيجية شاملة وان وضعت. ولكن عوقتها وعطلتها ظروف عدم الاستقرار السياسي والحروب والازمات والحصار والارهاب والاستبداد، فنحن نعيش في ظروف استثنائية من اربعة عقود. هناك من يرى ان الوضع السياسي والاقتصادي للعراق قبل ١٩٥٨ يختلف عنه بعد ١٩٥٨ فعلى الرغم من طبيعة النظام السياسي الملكي وارتباطه بالخارج وارتهانه بالانتداب البريطاني، الا ان هامش الحريات السياسية والفكرية والثقافية واساسيات البناء الاقتصادي الصحيح كانت هي التي تتحكم بالأمور ولعل فترة تأسيس مجلس الاعمار عام ١٩٥٠ كان الانطلاقة الحقيقية للاقتصاد العراقي من خلال التخطيط لكثرة المشاريع الاستراتيجية في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات، فمعظم المشاريع الكبرى في العراق في مجال الري والخزن والصناعة، خطط لها وتم تنفيذ بعضها. ومن الجدير بالذكر ان العوائد المالية النفطية كانت محدودة جدا بسبب تحكم الشركات العالمية بكل مراحل الصناعة النفطية، وكانت حصة الدول النفطية اقل من نصف شلن ذهب على البرميل قبل ١٩٥٢ وهذا مبلغ مقطوع بغض النظر عن الاسعار العالمية[٣٦]. اما بعد ثورة مصدق في ايران وتأميم النفط الايراني فقد اضطرت الشركات بعد عام ١٩٥٢ الى اعتماد قانون مناصفة الارباح بعد خصم المصروفات وتكاليف الانتاج التي تحددها الشركات العالمية [٣٧]. وكانت الشركات حريصة على ان لا ترتفع اسعار لنفط عن ١,٥ دولار للبرميل، وكانت تغرق الأسواق بالنفط لكي تتخفض الاسعار ولكن بد تأسيس اوبك عام ١٩٦٠ والتي كان جل تركيزها على رفع اسعار النفط وعدم السماح للشركات النفطية بخفض الاسعار ، وقد تراوح سعر برميل النفط خلال المدة من ١٩٦٠ – ١٩٧٣ بين ١,٨ – ٣,١ دولار برميل [٣٨]. وكان العراق اول دولة عربية حاولت استثمار عوائدها المالية النفطية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ تأسيس مجلس الاعمار عام ١٩٥٠ الذي قرر ان تكون بنسبة ٧٠ % من العوائد النفطية للتنمية[٣٩]. وكانت هوية الاقتصاد العراقي هي اللامركزية في التخطيط ودور كبير للقطاع الخاص ومن يتحكم بالسوق اليات السوق والاليات التي تضعها الدولة وخاصة الهوية الرقابية لمجلس الاعمار[٤٠].

ثم جاءت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وحصل تغير سياسي كبير في العراق ، اذ انهى الحكم الملكي والتبعية للخارج ، لكن اقل ما يقال عن نظام الحكم بعد ١٩٥٨ بانه حكم وطني كان جل

اهتمامه هو بناء الدولة العراقية المستقلة المتطورة ولكن الصراع على السلطة بين القوى السياسية والعسكرية انعكس سلبا على كثير من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولكن المنصف يرى ان المدة الاولى وبالذات في حكم الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم كانت مدة زاخرة بالإنجازات الاقتصادية اذا استمر بتنفيذ المشاريع التي خطط لها مجلس الاعمار بالمنهج العلمي في التخطيط بعد انشاء وزارة التخطيط في العراق عام ١٩٥٩ لرسم السياسات الاقتصادية في العراق . وابرز منجزات الثورة على الصعيد النفطي هو تأسيس منظمة اوبك OPEC في العراق عام ١٩٦٠ التي كان لها الاثر الكبير في تنسيق جهود الدول النفطية لاستثمار هذه الشفرة في التنمية الاقتصادية وكان ابرز صفات قائد هذه المدة المرحوم عبد الكريم قاسم هي النزاهة والزهد في السلطة والحياة. فقد رحل من الدنيا ولم يملك مترا واحدا وتبرع بكل ما يملك من ورث عن والديه الى وزارة المالية، وتم بناء مدرسة ثانوية للبنات مازالت موجودة الى يومنا هذا في مدينة الصويرة .وشتان بين تلك النزاهة وفساد الحكام والطبقة السياسية اليوم .

اما ملامح النظام الاقتصادي ، لامركزية بشكل عام مع توجه ملحوظ باتجاه المركزية واما الملكيات فهي عامة بشكل عام مع وجود للملكيات الخاصة اليات التنسيق والمعلومات تتم من خلال الخطة بشكل عام مع وجود اليات السوق[٤١] ، وهي المرحلة استمرت حتى عام ١٩٦٨ الذي تحولت ملامح الاقتصاد فيما بعد الى الاقتصاد الاشتراكي والمركزية في التخطيط ولكن بعد منتصف الثمانينات اخذت القبضة المركزية تخف واعطي هامش للقطاع الخاص وصدرت قوانين لتأجير اراضي الدولة وتم دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتم بيع الكثير من املاك الدولة ، وتحويل الكبيرة منها الى ادارة مختلطة لتخفيف العبء على الدولة التي اجهدتها الحروب والحصار ، فعلى الرغم من السلطة المطلقة التي يمنحها للمالك في التصرف بملكه الا انه منح الدولة سلطة انتزاع حقوق الملكية العقارية، مثلا بعد دفع التعويض العادل [٤٢] ولكن يبقى هذا النهج عاجزا عن اصلاح الاوضاع الاقتصادية لأنه يحتاج الى اصلاحات سياسية وتشريعية شاملة بحيث تعزز دور القطاع الخاص وتحفز الاستثمارات المحلية وتستقطب الاستثمارات الاجنبية ، ويخلق مناخا من الحريات السياسية والفكرية وتخفف قبضة الدولة وتمارس دورها في الاشراف والرقابة والتخطيط ، وبعد انقلاب ٨ شباط الاسود اشتد الصراع على السلطة وجاءت مرحلة اولاد عارف وكانت مرحلة وصفت بالضعف السياسي الذي ادى الى اشداد الصراع على السلطة التي الت بعد عام ١٩٦٨ الى حكم البعث وهي مرحلة جديدة بدأت بالدكتاتورية وانتهت بالتسلط والاستبداد والشمولية التي اجهزت وقضت على كل ما تحقق في العراق منذ تأسيس الدولة، ففي عام ١٩٨٠ شن العراق حربا عدوانية بدفع من الولايات المتحدة ضد ايران استمرت ثمان سنوات وبدعم خليجي وعربي مالي وعسكري ،

وكانت هذه الحرب بداية لعسكرة الدولة وشلها اقتصاديا وخدميا واصبح كل شيء يصب في ادامة الحرب التي اكلت الاخضر واليابس ، واخطر افرازاتها هي بداية القضاء على الطاقات البشرية الكفوءة في العراق ،اذ كان العراق يزخر بالطاقات والخبرات في كثير من المجالات ، والتي هاجر قسم منها بسبب الظروف السياسية والقسم الاخر بسبب ظروف الحرب التي زجت بمئات الاف العراقيين فقتل من قتل وهاجر الكثير الى الخارج، فضلا عن عدم عودة الكفاءات التي تدرس خارج العراق ، وتوقف ارسال البعثات والزمالات الا ما ندر وكان من يخرج لا يعود الى العراق .

تراجع الانفاق على قطاعي التربية والتعليم كما كانت بداية التردي في العملية التعليمية والتربوية للتخلص من الالتحاق في الخدمة الالزامية اذ بدأت عملية تفشي الفساد العلمي والرشوة في قضاء التربية والتعليم ، ثم جاءت مرحلة حرب الخليج الثانية ( غزو الكويت ) وهي الحرب التي قضت على اهم مؤسسات الدولة العراقية وهو الجيش العراقي الذي انفقت عليه اموال هائلة من اجل ادامة الحرب على ايران وبدعم خارجي ، وخرج العراق بجيش قوي وحديث وكبير ، لكن جاءت محطة الحقيقية الامريكية الخليجية للقضاء عليه قضاءا تاما وقد تم ذلك في حرب عاصفة الصحراء التي انتهت اسطورة الجيش العراقي وسرح معظم افراده وما تبقى منهم عبارة عن افراد منهزمين نفسيا. وهم يتواجدون في وحدات عسكرية ليس فيها الا الخردة من الاسلحة غير الصالحة للاستعمال ، وفي ظل ظروف الحصار الشامل اصبح الجندي العراقي يتسول اجرة السيارة للالتحاق بوحدته او اثناء الرجوع الى اهله .

ان مرحلة الحصار هي واحدة من اصعب المراحل التي مر بها الشعب العراقي من نقص الغذاء والدواء وفقدان ابسط متطلبات الحياة لمعظم سكان العراق . اذ اصبح اكثر من ٨٠ % من سكان العراق تحت خط الفقر. بعد التضخم الهائل وانهاء العملة العراقية فقد كان الدينار العراقي يساوي ٣ دولار قبل عام ١٩٩٠ اصبح فترة الحصار وبالتحديد بداية سنة ١٩٩٥ كل دولار نحو ٤٠٠٠ دينار. ولولا المشروع الامريكي – البريطاني الذي قدم لمجلس الامن ، النفط مقابل الغذاء والدواء لانهار الاقتصاد العراقي بشكل كامل وهذا ما لم ترغب به الولايات المتحدة فجاء مشروع النفط مقابل الغذاء والدواء لإطالة عمر النظام والحصار لطحن عظام الشعب العراقي والقضاء على كل القيم النبيلة والاصلية التي يحملها فيها جر الى خارج العراق نحو ٣ مليون مواطن ، وتردى وضع المؤسسات الخدمية وبخاصة التعليم والصحة، مما ادى الى هلاك اكثر من مليون عراقي معظمهم من الاطفال وكبار السن بسبب امراض سوء التغذية والجوع وتردي الخدمات الصحية.

لقد كانت تداعيات الحصار الشامل على العراق من ١٩٩٠ – ٢٠٠٣ كارثية بكل المقاييس لكن لعل الايجابية الوحيدة التي خلفتها ظروف الحصار هي اجبار الدولة والفرد العراقي على العودة

الى الزراعة، اذ وضعت سياسات زراعية تمخض عنها دعم الاسعار وتوفير بعض متطلبات الانتاج الزراعي مما ادى الى انعاش هذا القطاع الذي قضي عليه خلال مدتي السبعينيات والثمانينات. لأن دعم الدولة للسلع والمواد الغذائية والاستهلاكية بعد عام ١٩٧٤ اي بعد الارتفاع الاول لأسعار النفط كما ادى الى منافستها للمنتجات المحلية انعكس سلبا على الواقع الزراعي الذي دفع بالمواطن الى ترك الزراعة والعمل في القطاعات الخدمية والادارية تحت اي عنوان، ثم استمر الدعم خلال الحرب العراقية الايرانية بعد تدفق اموال الخليج لإدامة زخم الحرب. لقد كان العراق في ستينيات القرن العشرين يكتفي ذاتيا من معظم السلع الغذائية ولكن في منتصف السبعينات تراجعت نسبة الاكتفاء الذاتي بشكل كبير وخاصة من الحبوب التي وصلت الى ٦٥ % ، ثم تراجعت بشكل كبير من الثمانينات الى ٣١ % ولكن في عقد التسعينات وبسبب ظروف الحصار ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي الى نحو ٥٠ % من الحبوب والى ٧٦ % من اجمالي السلع الغذائية [٤٣] لأن النفط العراقي تراجع انتاجه مع بداية الحرب الى نحو ٢,٩ اي بعد ان كان ٣.٥ م ب ي ثم جاء انهيار اسعار النفط عام ١٩٨٦ لتتراجع العوائد النفطية بشكل كبير ويخسر العراق معظم عوائده النفطية خلال عقد الثمانينات وبعد غزو الكويت مباشرة وفرض الحصار توقفت تصدر النفط العراقي وغيب دور النفط مرة اخرى في بناء الاقتصاد العراقي وخسر العراق مرة اخرى معظم عوائده النفطية بسبب حضر تصدير النفط بعد عام ١٩٩٠ .

ولكن بعد عام ١٩٩٦ بدأ العراق يصدر قسم من نفط لتأمين الدواء والغذاء بعد موافقة مجلس الامن على المشروع الامريكي البريطاني (النفط مقابل الغذاء) والدواء وحينها بلغت اموال النفط المصدرة خلال المدة من ١٩٩٦ – ٢٠٠٣ الى نحو ٧٧,٤٣ مليار دولار . (جدول ٣)

(جدول ٣) قيمة الصادرات والصادرات النفطية العراقية ونسبة النفطية من مجموعة الصادرات العراقية من سنة ١٩٧٠ – ٢٠١٤ ((مليار دولار))

| السنة | قيمة الصادرات | قيمة الصادرات النفطية | % نسبتها من الصادرات | السنة | قيمة الصادرات | قيمة الصادرات النفطية | % نسبتها من الصادرات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٧٠ | ١.٠٩٨ | ٠.٧٨٨ | ٧١.٨ | ١٩٩٥ | ٠.٤٩٦ | ٠.٤٦١ | ٩٣ |
| ١٩٧١ | ١.٥٥٦ | ١.٠٨٣ | ٦٩.٦ | ١٩٩٦ | ٠.٧١٣ | ٠.٦٨٠ | ٩٥.٤ |
| ١٩٧٢ | ١.٠٨٥ | ١.٠٢٧ | ٩٤.٥ | ١٩٩٧ | ٤.٦٠٢ | ٤.٢٨٠ | ٩٣ |
| ١٩٧٣ | ١.٩٤٢ | ١.٨٤٢ | ٩٤.٩ | ١٩٩٨ | ٥.٥٠٠ | ٥.١١١ | ٩٣.٩ |
| ١٩٧٤ | ٦.٦٠٢ | ٦.٥٣٤ | ٩٩.٠ | ١٩٩٩ | ١٣.٠٦٧ | ١٢.١٠٤ | ٩٢.٦ |
| ١٩٧٥ | ٨.٢٩٨ | ٨.٢٢٧ | ٩٩.١ | ٢٠٠٠ | ٢٠.٣٨٠ | ١٩.٧٧١ | ٩٧ |
| ١٩٧٦ | ٩.٢٧٣ | ٩.٢٠١ | ٩٩.٢ | ٢٠٠١ | ١٦.٥١٠ | ١٥.٦٨٥ | ٩٥ |
| ١٩٧٧ | ٩.٦٥٠ | ٩.٥٦٠ | ٩٩.١ | ٢٠٠٢ | ١٣.٢٥٠ | ١٢.٥٩٣ | ٩٥ |
| ١٩٧٨ | ١١.٠٦٤ | ١٠.٩١٣ | ٩٨.٦ | ٢٠٠٣ | ٧.٩٩٠ | ٧.٥١٩ | ٩٤.١ |
| ١٩٧٩ | ٢١.٥٧٢ | ٢١.٣٨٢ | ٩٩.١ | ٢٠٠٤ | ١٨.٤٩٠ | ١٧.٧٥١ | ٩٦ |
| ١٩٨٠ | ٢٦.٣٤٩ | ٢٦.٠٩٦ | ٩٩ | ٢٠٠٥ | ٢٤.٠٢٧ | ٢٣.٤٠٠ | ٩٧.٤ |
| ١٩٨١ | ١٠.١٤٠ | ١٠.٠٣٩ | ٩٩ | ٢٠٠٦ | ٣٠.٥٢٩ | ٣٠.٤٦٥ | ٩٩.٨ |
| ١٩٨٢ | ١٠.٠٣٣ | ٩.٩٣٣ | ٩٩.٥ | ٢٠٠٧ | ٣٩.٥١٦ | ٣٩.٤٣٣ | ٩٩.٨ |
| ١٩٨٣ | ٨.١٦١ | ٧.٨١٦ | ٩٩ | ٢٠٠٨ | ٦٣.٧٢٦ | ٦١.١١١ | ٩٥.٩ |
| ١٩٨٤ | ٩.٣١٧ | ٨.٨٦٣ | ٩٥.١ | ٢٠٠٩ | ٤٤.٢٧٥ | ٤١.٦٦٨ | ٩٤.١ |
| ١٩٨٥ | ١٠.٤٠٩ | ١٠.٨٧ | ٩٩.٦ | ٢٠١٠ | ٥٢.٤٨٤ | ٥١.٥٨٩ | ٩٨.٣ |
| ١٩٨٦ | ٧.٤٦٥ | ٦.٩٠٥ | ٩٢.٥ | ٢٠١١ | ٨٣.٢٢٦ | ٨٣.٠٠٦ | ٩٩.٧ |
| ١٩٨٧ | ٩.٧٠٥ | ٩.٤١٦ | ٩٩.١ | ٢٠١٢ | ٩٤.٣٩٢ | ٩٤.١٠٣ | ٩٩.٧ |
| ١٩٨٨ | ٩.٦٠٩ | ٩.٣١٢ | ٩٩.١ | ٢٠١٣ | ٨٩.٧٤٢ | ٨٩.٤٠٢ | ٩٩.٦ |
| ١٩٨٩ | ١٢.٢٨٤ | ١١.٨٧٦ | ٩٦.٧ | ٢٠١٤ | ٨٥.٢٩٨ | ٨٤.٣٠٣ | ٩٨.٨ |
| ١٩٩٠ | ١٠.٣١٤ | ٩.٥٤٤ | ٩٣.١ | ❖ انتاج العراق سنة ١٩٧٩ ٣.٤٧٠ م ب ي | | | |
| ١٩٩١ | ٠.٣٧٧ | ٠.٣٥١ | ٩٣.١ | | | | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٢ | ٠.٥١٨ | ٠.٤٨٢ | ٩٣.١ | ❖ انتاج العراق سنة ١٩٨٩ ٢.٧٨٥ م ب ي |
| ١٩٩٣ | ٠.٤٥٧ | ٠.٤٢٥ | ٩٣ | ❖ انتاج العراق سنة ٢٠٠٠ ٢.٨١٠ م ب ي |
| ١٩٩٤ | ٠.٤٥٣ | ٠.٤٢١ | ٩٣ | ❖ انتاج العراق سنة ٢٠١٥ ٣.١ م ب ي |

المصدر

١. OPEC, Annal statistical Bulletin 2010 – 2011, Vienna, 2011. P16 – 17 .
٢. OPEC, Annal statistical Bulletin 2015, Vienna, 2015. P16 – 17 .
٣. OPEC, Annal statistical Bulletin 1990, Vienna, 1990. P5 – 6 .
٤. OPEC, Annal statistical Bulletin 2005, Vienna, 2005. P14 – 15 .

تؤكد التقارير الاقتصادية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي جميعها على ان الاقتصاد العراقي ما زال يعاني من مشكلته الاساسية المتمثلة بالاختلال الهيكلي لصالح القطاع النفطي ، وانعكاس التغيرات في هذا القطاع على جميع القطاعات الاقتصادية الاخرى الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية . نظرا للاعتماد الكلي لهذه القطاعات على عوائد الصادرات النفطية . فهذه الصادرات كانت تشكل بنسبة محدودة من الصادرات العراقية قبل سنة ١٩٧٠ فقد شكلت نسبة ٧١.٨ % من مجموع قيمة الصادرات العراقية للسنة نفسها .وبلغت ٦٩.٦% عام ١٩١ ثم ارتفعت الى ٩٤ .٥ و٩٤,٩ لعامي ١٩٢ و١٩٧٣ على التوالي (جدول ٣) ويتضح من الجدول ان نسبة الصادرات النفطية خلال المدة من ١٩٧٤ ولغاية ٢٠١٤ لم تقل عن ٩٥ % ما عدا بعض سنوات الحصار بسبب حضر تصدير النفط وبعض السنوات التي تخف فيها اسعار النفط بشكل كبير كما في عام ١٩٦٨ وعامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ ابان الازمة الاقتصادية في جنوب شرقي اسيا .

ومما يؤشر الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي هو ضعف مساهمته القطاع الصناعي. وهو اهم القطاعات الاقتصادية في العالم التي تعتمد عليه الدول في اقتصادياتها وقوتها. لم يساهم في الناتج المحلي الاجمالي سنة ٢٠٠٨ الا بنحو ١,٥ % وفي عام ٢٠٠٧ بلغت المساهمة ١.٧ % . اما قطاع الزراعة والصيد وصيد الاسماك فقد ساهم بنسبة ٣.٤ % عام ٢٠٠٨ ونحو ٥% عام ٢٠٠٧ ،على حين كانت مساهمتها في عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ بنسبة ١٧,٦ و ٩.،١٦ % من الناتج المحلي الاجمالي على التوالي . اما في عام ٢٠٠٩ فقد ساهمت الصناعة بنسبة ٢.٣ %

،اما قطاع الزراعة للعام نفسه فقد بلغت نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي نحو ٥% [٤٤]. يتضح مما تقدم ان الشلل الذي اصاب القطاعات الاقتصادية الانتاجية وبخاصة الزراعة والصناعة متات من الاعتماد على الخارج في سد الحاجة المحلية من السع الزراعية والصناعية مما ادى الى فتح السوق العراقية امام مختلف البضائع الاستهلاكية، واصبح العراق يعتمد على الخارج في سد كل احتياجاته.

اما عن هيكل الايرادات العامة ، فما زال النفط يشكل ٩٥ % من الايرادات العامة ففي عام ٢٠١٠ بلغت الايرادات النفطية نحو ٩٦% بينما شكلت الايرادات الضريبية نحو ٣% فقط . [٤٥] نستنتج مما تقدم ان هبوط اسعار النفط بشكل كبير، يشكل خطرا كبيرا على الاقتصاد العراقي . لأنه يعتمد على العوائد المالية النفطية وبدونها او بانخفاضها تشل حركة النشاطات الاقتصادية الحيوية كالصناعة والزراعة والخدمات لأنها تعتمد بشكل كامل عليها. مما ادى الى تحول العراق الى دولة ريعية. توزع العوائد النفطية على موظفي الدولة الذين تضاعفت اعدادهم عدة مرات .مما ادى الى انتشار البطالة المقنعة واصبحت ساعات عمل الموظف العراقي ١٠ دقائق مقاسة بنسية مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي .بحسب دراسة اعدتها منظمة العمل الدولية.

تداعيات انهيار أسعار النفط :

ان تحول العراق إلى دولة ريعية له آثار خطيرة على قوة وسيادة الدولة ،لأن أي عجز في الموازنة سيؤدي إلى مزيد من المديونية وهو الفخ الخطير الذي تسعى له الولايات المتحدة للإطاحة بسيادة كثير من الدول لأن تعثر تسديد الديون وفوائدها فضلاً عن شروطها فيما يسمى بالإصلاح الاقتصادي أخطر ما تواجهه الدول الهشة اقتصادياً وسياسياً ، ان هذا الضغط المباشر وغير المباشر على الدولة يجعلها توافق على شروط وتدخل المدين[٤٦] .ولهذا يجب ان لاتذهب الدولة للمديونية لمعالجة مشاكلها المالية مهما كانت الاسباب لا سيما في دولة الفساد الاداري والمالي.

ان أخطر ما تواجهه الدولة الريعية هو تعرضها للضغوط المالية والتي تدفعها أيضاً للجوء إلى الاحتياطي النقدي والمالي. فقد كان احتياطي البنك المركزي العراقي قبل عام ٢٠١٤ أكثر من ٨٠ مليار دولار واليوم وبعد اشتداد الأزمنة المالية وانهيار أسعار النفط إلى دون ٤٠ دولار ، تراجع إلى أقل من ٥٩ مليار دولار[٤٧] . ومع اشتداد الأزمة المالية واستمرار الفساد وبيع العملة الصعبة يوميا في مزاد البنك المركزي العراقي نتوقع أن يتآكل هذا الاحتياطي بشكل كبير .مما يظطر الحكومة الى مزيد من المديونيةوهو ما يعرف ب(فخ المديونية )

ان تذبذب أسعار النفط وصعودها وهبوطها المفاجئ يؤدي إلى كثرة القرارات الاستثنائية التي تؤدي إلى التخبط وتعطيل وتأجيل المشاريع الاستراتيجية والتنموية المهمة ، ومن ابرز سمات الدولة

الريعية واقتصادها الريعي ضعف الإنتاجية والتنافسية في القطاعات غير النفطية ، كما تعاني من الانكشاف الاقتصادي والتبعية إلى الخارج ، وتتذبذب موازناتها وقيمة صادراتها وإيراداتها مع تذبذب أسعار النفط . ان تدفق الموارد المالية السهلة على الدولة يشجع على الفساد في الدولة الريعية التي توزع الرواتب على اعداد كبيرة من الموظفين غير المنتجين أو انخفاض انتاجهم بشكل كبير جداً ، كما أن ساعات العمل تكون قليلة مقارنة بالإنتاج فمنظمة العمل الدولية في دراسة لها قدرت ساعات العمل للعامل العراقي بأقل من ١٠ دقائق يومياً ، وهناك دراسة أخرى قدرت أن معدل العمل الوظيفي أقل من ٢٠ دقيقة / يوم فإذا كانت ساعات العمل (٦ ساعات = ٣٦٠ دقيقة) فمعنى ذلك أننا نستطيع الاحتفاظ بـــ (١٣٠) الف موظف فقط ، سيقومون بعمل (٣ – ٤) مليون موظف[٤٨] .

فقد أشار موقع كتابات الالكتروني في مقال بعنوان الدولة العراقية في مواجهة خطر الإفلاس سنة ٢٠١٦ إلى النزيف المالي الهائل من البنك المركزي ، أن معلومات البنك المركزي قد باع إلى المصارف الأهلية منذ عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١٤ أكثر من ٣١٤ مليار دولار ، وقد أشار الأمين العام لمجلس الوزراء الذي يشغل منصب محافظة البنك المركزي الحالي على العلاق بأن ٥% فقط من تحويلات المزاد إلى الخارج حقيقية والباقي عبارة عما يعرف بظاهرة الصكوك الطيارة ((أي غير الصحيحة أو غير الصادرة أصلاً )) ، ومن هنا يمكن اكتشاف كارثة تسريب هذا الكم الهائل من الدولارات إلى خارج العراق ، وأخطر ما في عمليات بيع الدولار والمزاد العلني هو تسببها في انخفاض احتياط النقد الأجنبي الذي يحتكم إليه البنك المركزي في مصارف دولية من ٨٨ مليار دولار إلى ٤٠ دولاراً ، ما يؤكد أن هناك سحباً من هذه الودائع على الرغم من أن القانون الخاص بالبنك يمنع الحكومة أو أي جهة أخرى من التلاعب بهذه الاحتياطات على اعتبار أنه غطاء للعملة الوطنية ، أن هذا التآكل يعود إلى أن البنك يبيع ما بين ٣ – ٤ مليار دولار شهرياً ، على حين الدخل الحقيقي للبلاد لا يتجاوز ملياري دولار شهرياً وهذا النقص معظمه يعوض من الاحتياطي .ولهذا يجب ايقاف نزيف العملة الصعبة الى خارج العراق وترشيق وتقنين عملية بيع العملة الا في حالات شراء الامور الضرورية جدا.ويجب ان توضع الية محكمة لمتابعة عمليات التحويل وابواب صرفها على استيراد الامور المتفق على شرائها .

أمكانيات مواجهة مخاطر الاقتصاد الريعي

يمتلك العراق إمكانيات كبيرة ومتنوعة ولكن تصعب امكانات (خطط استراتيجية)لاستثمارها بشكل علمي ، والثروة النفطية هي مفتاح لتوفير متطلبات التنمية الشاملة جميعها ومن هذه المتطلبات ما يلي :

١- أن الثروة الهايدروكاربونية (النفط والغاز الطبيعي) مادة أولية لعشرات الآلاف من الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية ومن أبرزها :

- صناعة تكرير النفط، وهي صناعة كيمياوية يستهلك العراق من النفط الخام أكثر من ٠,٧ م ب ي وبسبب تردي وضع هذه الصناعة وانشاء مصانع تكرير صغيرة وذات مواصفات رديئة وتنتج أنواع رديئة جداً من المنتجات النفطية مثل النفط الأبيض والبانزين مما يضطر العراق إلى استيراد كميات كبيرة من المشتقات النفطية التي تحتاج إلى أكثر من ٥ مليار دولار سنوياً تقدمها الدولة كدعم إلى قطاع الطاقة وهذه مبالغ ضخمة لو جمعت على مدى عشر سنوات لأصبح لدينا مبلغ ٥٠ مليار دولار وهي مبالغ هائلة لأنشاء عدد من مصانع التكرير الضخمة وبمواصفات عالمية .
- صناعة الأسمدة الكيمياوية وهي منتجات العراق بأمس الحاجة إليها في الزراعة وللأسف نستورد كميات كبيرة من خارج العراق وبالعملة الصعبة.
- معظم مواد التجميل والعطريات والتنظيف والأنسجة والمطاط والبلاستيك والكريلك والأدوية والاصباغ واللدائن . جميعها من النفط والغاز الطبيعي .
- جميع مخلفات ومنتجات النفط الثقيلة يمكن استخدامها في رصف الشوارع والطرق وحتى تثبيت الكثبان الرميلة المتحركة في كثير من مناطق العراق المتصحره .

٢- النفط والغاز الطبيعي يوفران أهم احتياجات التنمية وهي الطاقة الرخيصة سواء كانت الطاقة الكهربائية أو أنواع الطاقات الأخرى التي تحرك وسائط النقل ، والطاقة مازالت تشكل أكبر عوائق نمو القطاعات الاقتصادية، وبخاصة الصناعة لأن كثير من الصناعات توفر الطاقة على حسابها الخاص عن طريق المولدات لعدم ضمان استمرار الطاقة الكهربائية الوطنية ، وبخاصة في أشهر الصيف بما يضيف كلفة كبيرة على انتاج هذه المعامل والمصانع ومن ثمة يضعف منافستها لأسعار المنتجات الأجنبية المتوفرة بسعر أقل مثل الاسمنت الأجنبي (الهندي والباكستاني والإيراني واللبناني) بالرغم من كلفة نقلها العالية ، وأن القطاعات الخدمية والإنتاجية جميعها تنفق أموالاً هائلة سنوياً على شراء وتصليح ووقود مولدات الطاقة الكهربائية .ولو جمعنا أموالها السنوية لاستطعنا أن نحل مشكلة الطاقة الكهربائية في العراق خلال بضعة سنوات. فضلا عن أن كثير من الدوائر الصغيرة تشترى مولدات كبيرة ولا تحتاج سوى ٢٥% من طاقتها التوليدية ما يؤدي إلى هدر كبير جداً في الطاقة والوقود المستخدم في تشغيلها .

٣- أن أهم ما توفره الثروة النفطية هي رأس المال النقدي الذي بواسطته يمكن أن توفر مستلزمات ومتطلبات التنمية جميعها مثل :

– وسائل الإنتاج والتكنولوجيا .

– وسائط النقل .

– الخبرات والطاقات البشرية الفنية .

– المواد الأولية .

٤– ان العوائد النفطية يمكن أن توفر بها كل متطلبات التنمية البشرية في العراق من خلال زيادة الإنفاق على قطاعات التعليم والصحة والنشاطات الاقتصادية الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة الدخل بشكل حقيقي عن طريق التوظيف أو العمل في القطاعات الإنتاجية . وتحقيق التنمية البشرية بمفهومها الواسع إلى إيجاد طاقات بشرية متعلمة ومسلحة بالتكنولوجيا والمعرفة ومدربة ومهيأة للعمل في القطاعات الإنتاجية وتحمل قيماً حضارية بحيث تؤمن بالتغيير واحترام الوقت وتقدس العمل وتؤمن بأن العلم والثقافة هما أساساً متيناً لبناء تجربة حضارية ناجحة ونبذ القيم والعادات البالية ، ان توفر مثل هذه الطاقات البشرية سيوفر الأدوات والآليات اللازمة لأي عملية تنمية ، وهذا يتطلب اصلاحاً شاملاً في قطاعي التربية والتعليم في العراق من خلال استراتيجية وطنية تعيد لهذا القطاع أهميته ودوره الحقيقي ولنا في تجربة الدول الناهضة أو الحديثة التصنيع أسوة حسنة في هذا المجال .لان الوضع المتردي للتعليم قد بلغ حافة الهاوية لابل تجاوزها.

٥– يجب وضع خطة ستراتيجية لاستثمار الإمكانيات والموارد الطبيعية المتاحة ، والنهوض بقطاعي الزراعة والصناعة لخلق فرص عمل حقيقية وإيجاد روافد جديدة مستدامة للاقتصاد العراقي ، فعلى سبيل المثال أن العراق بحاجة كبيرة إلى المواد الإنشائية وهناك عشرات معامل الاسمنت والطابوق في العراق ولكنها غير قادرة على منافسة الاسمنت والطابوق المستورد بالرغم من كون هذه المواد كبيرة الحجم وثقيلة الوزن مما يعني أنها سوف تتحمل تكاليف نقل كبيرة ولكن مع ذلك سعرها في السوق العراقية أقل بكثير من سعر الطن المصنوع في العراق. فعلى سبيل المثال أن سعر الطن الباكستاني والهندي والإيراني أقل من ١٠٠ ألف دينار / طن بينما سعر العراقي هو أعلى من هذا السعر وربما يصل إلى ١٣٠ ألف دينار / طن . ان السبب الحقيقي لارتفاع كلفة الاسمنت العراقي يعود إلى موضوع توفير الطاقة الكهربائية ، فضلاً عن تضخم اعداد العمال يؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج. الأمر الذي يتطلب اعداد دراسة جيدة وشاملة لأنواع الصناعات جميعها للوقوف على الأسباب الحقيقية وراء تردي القطاع الصناعي ، وتوفير الحماية له من المنافسة الأجنبية وذلك عن طريق فرض الضرائب على المنتجات الأجنبية التي يوجد بديل محلي عنها ، وبذلك حققنا هدفين معاً هو إيجاد مصدر جديد للأموال وكذلك وفرنا الحماية للمنتجات والصناعات المحلية .فضلا عن الاهمية الاستراتيجية للصناعة في التنمية .

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فالعراق يمتلك أكثر من ٤٠ مليون دونم صالحة للزراعة ، وبلد زراعي منذ أكثر من ٧ آلاف سنة ، وكل ما يحتاجه هو إدخال وسائل الزراعة الحديثة في كل مفاصل العمل الزراعي ، مثل استخدام البذور المحسنة والمبيدات الزراعية وإدخال وسائل الري الحديثة والمكننة ورفع المستوى الفني والتقني للعمالة الزراعية ومغادرة الزراعة التقليدية التي تعتمد على الخبرة التقليدية المتوارثة لدى الفلاح ، ويجب تفكيك مشاكل القطاع الزراعي وبخاصة شحة المياه وملوحة التربة والحيازات الصغيرة ، فعلى سبيل المثال أن معدل حجم الحيازات الزراعية في محافظة القادسية تتراوح بين ١٠ – ٤٠ دونم وهي حيازات صغيرة وبخاصة في قضاء الشامية، الذي يشتهر بزراعة الرز والتي تواجه مشاكل كبيرة وبخاصة موضوع شحة المياه والضغط على الأرض فالحيازات الصغيرة لا تعني الاعداد الكبيرة من الأبناء والاحفاد الذين يعيشون على نفس الحيازة ، ولهذا فعلى الدولة أن تفتح المجال لتشكيل شركات زراعية حكومية واستثمارية تضع خطة لشراء الأراضي الزراعية (الحيازات الصغيرة) من الفلاحين اذ تقوم هذه الشركات بأستثمار المساحات الزراعية بالطرق الحديثة للزراعة وتشغيل الفلاحين في المزارع الجديدة واستثمار الإنتاج الواسع والمردودات الاقتصادية الجيدة لأنشاء خدمات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية لضمان وجود الفلاحين ثم العمل على إنشاء كثير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة كالمشاريع الصناعية والتجارية والخدمية .

ومن القطاعات الاقتصادية الحيوية التي يمكن أن يعول عليها في تنويع مصادر الدخل هو الاستثمار في قطاع السياحة ، لأن العراق يمتلك إمكانيات طبيعية كالمناطق الجبيلية والاهوار وإمكانات سياحية بشرية كالسياحة الدينية والآثارية .

ان استثمار الإمكانيات الاقتصادية وتنويع الاقتصاد العراقي يتطلب إجراء إصلاحات اقتصادية وإدارية وتشريعية تساعد على ترشيق الجهاز الإداري في الدولة ومؤسساتها ومعالجة وضع حشود الموظفين في دوائر الدولة والبطالة المقنعة وترهل وتضخم الجهاز الحكومي بمئات الاف الموظفين في قطاعات إدارية غير منتجة على حساب الفنين والخبراء والتقنين الذين تحتاجهم الدولة في القطاعات الإنتاجية .ويجب تجاوز بعض القيم البيروقراطية ،كما ينبغي نزول التقنيين والفنيين الى ورش العمل الميداني وليس العمل خلف المكاتب الذي لاينتج سوى البطالة المقنعة.

يجب إعطاء دور حقيقي للقطاع الخاص ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لأن القطاع الخاص قد حجم دوره ولم يأخذ دوره الاقتصادي ، إذ ما زالت الدولة تستطيع التدخل في شؤون القطاع الخاص ، أما القطاع المختلط فأنشطته مازالت مستندة على أيديولوجية الدولة وسياستها ،

ومن أجل إصلاح هذا الوضع يجب أن يكون دور الدولة مقتصراً على الرقابة والتوجيه والإرشاد مع الاحتفاظ ببعض الحلقات السيادية المهمة في الاقتصاد الوطني .

ان تذبذب أسعار النفط تعني وجود سنوات تدفق للأموال وأخرى شحتها الأمر الذي يتطلب انشاء صناديق سيادية توفر فيها الأموال لسنوات انخفاض العوائد النفطية وهي تجربة لجأت إليها كثير من الدول النفطية والريعية وهذا الخيار يجنب الدولة الانزلاق إلى كارثة المديونية والتي ترهن سيادة الدولة بيد الجهات الدائنة ، مما يتيح لها الفرصة للتدخل في الشؤون الوطنية للدولة العراقية . ولكن تبقى التنمية هي الضمانة الاكثر اهمية .لانها تخلق اقتصادا متكاملا ولا يعاني من الاختلالات الهيكلية في بنيته القطاعية .

## الاستنتاجات والتوصيات

أولاً – الاستنتاجات :

يتضح من خلال البحث أن العوامل السياسية هي التي تتحكم في أسعار النفط من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية وبخاصة موضوع العرض والطلب ، وتبين أن هناك تسعة عوامل تؤثر في أسعار النفط لكن يبقى موضوع المضاربات بالخزين التجاري العالمي واحدا من أهم العوامل التي تؤدي إلى حدوث تغيرات كبيرة ومفاجئة وسريعة ، وأتضح أن الولايات المتحدة هي التي تتحكم بأسعار النفط والإنتاج العالمي من خلال توجيه الأوامر إلى أدواتها الخليجية .

تبين أن الولايات المتحدة والدول المستهلكة للنفط أخذت تستعمل أسعار النفط وخفض الإيرادات النفطية سلاحاً ضد منافسيها وخصومها في العالم .فالانهيار الأخير في الأسعار المستهدف هم روسيا الاتحادية وإيران والعراق وفنزويلا وهي الدول المواجهه للمخططات الامريكية وبخاصة في الشرق الاوسط ، وفي هذا المجال يجب على دول الخليج (الأدوات الأمريكية لتنفيذ سياستها في خفض أسعار النفط) ان تعلم ان عملها هذا سيرتد عليها عاجلاً أم أجلاً ،لأنها دول لا تمتلك شيء سوى النفط وهذا يعني أن المستهدفين (روسيا وإيران والعراق وفنزويلا) تمتلك موارد طبيعية واقتصادية هائلة ومتنوعة وتستعمل ويجب عليها أن تعمل لتنويع مصادر اقتصادها ، وربما سيأتي اليوم الذي تستخدم هذه الدول سلاح النفط ضد دول الخليج .

اتضح من خلال البحث أن العراق لم يعد اقتصاده ريعياً فحسب بل تحول إلى دول ريعية تأخذ أموال النفط وتصرفها على موظفين الحكومة وعلى السلع والبضائع الاستهلاكية التي يتم استيرادها من الخارج ، ومثل هذه الدولة ستواجه العجز في موازناتها التمويلية وستعاني من الانكشاف الاقتصادي والتبعية إلى الخارج .فضلا عن أنها ستضطر إلى اتخاذ القرارات الارتجالية والاستثنائية وتجاوز التخطيط الاستراتيجي ، وسيؤدي ذلك إلى تفشي ظاهرة الفساد ، كما أن أبرز صفات الدولة

الريعية هي الاختلال في الهيكل الاقتصادي لصالح قطاع النفط الذي يعمل فيه أقل من ٢% ولكنه يساهم بنسبة ٩٥ – ٩٩% من قيمة الصادرات ،وتساهم بنسبة أكثر من ٩٥% من إيرادات الدولة . وتشكل نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الإنتاجية كالزراعة والصناعة بنسبة أقل من ٥% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي وبخاصة بعد سنة ٢٠٠٣ .

ثانياً – التوصيات :

من أهم التوصيات التي يقترحها البحث هي :

١- ضرورة تفعيل دور أوبك OPEC لكي تمارس دورها في التأثير على الإنتاج العالمي للنفط ، وكذلك يجب التنسيق مع كبار المنتجين من خارج أوبك للتأثير على الإنتاج العالمي وبالتالي على العرض والطلب العالمي.

٢- ضرورة توصيل رسالة إلى السعودية ودول الخليج الأخرى التي تساهم في اغراق السوق العالمية بالنفط وتعطيل دور أوبك في ضبط الإنتاج ، أن استمرارهم في هذه السياسات ستلحق ضرراً بالغ في اقتصادياتهم لاسيما وأن دولهم لا تمتلك أي موارد أخرى سوى النفط ، وبإمكان الدول الأخرى استخدام النفط كسلاح سياسي ضدهم في المستقبل .

٣- ينبغي استثمار الثروة النفطية كمصدر لرأس المال وكمصدر للطاقة وكمادة أولية لعشرات آلاف الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية .وثروة استراتيجية يمكن من خلالها توفير كل متطلبات التنمية.

٤- العمل على وضع ستراتيجية لتنويع مصادر الدخل من خلال معالجة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي ، وذلك بتنمية الزراعة والصناعة والسياحة اعتماداً على ما اقترحناه في الصفحات من ص ٢٦-٢٩ .

٥- يجب وقف نزيف العملة الصعبة التي تباع من قبل البنك المركزي العراقي تحت اي ذريعة .ويتوجب وضع الية لمراقبة هذه الاموال وتدقيق حجمها وحجم المواد المستوره بها .

المصادر وهوامش البحث :

(١)عبد الحي زلوم ، زلزال اقتصادي وسياسي من العيار الثقيل ، الانترنيت : http://skypressiq.net.p3

(٢)

(٣) منظمة الأقطار العربية ، المصدر للبترول اوابك ، النشرة الشهرية ، السنة ٤١ ، العدد (١٢) ، ديسمبر ٢٠١٥ ، ص٢١ .

(٤) منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول اوابك ، النشرة الشهرية ، العدد (٧) ، السنة (٤١) ، تموز ٢٠١٥ ، ص١٧ .

(٥) رضا عبد الجبار سلمان الشمري ، الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٤ ، ص١٤٢ – ١٤٤ .

(٦) موسكو تستعد لسيناريو كارثي تنهار فيه أسعار النفط دون ٤٠ دولار ، الشرق الأوسط ، العدد ١٣٤٤٧ في ٢٠١٥/٩/٢٢ ، الانترنيت http://aawsat.com/home/article.p1-2

(٧) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول اوابك ، النشرة الشهرية ، العدد ١٢ السنة ٤١ ، ٢٠١٥ ، ص٢٢ – ٢٣.

(٨) الطاهر الزيتوني ، الأفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته ، النفط والتعاون العربي ، المجلد ١٧ ، العدد ١٣٩ ، ٢٠١١ ، ص٢٤ .

(٩) راتول محمد ولقمان معزوز ، انعكاسات تقلبات أسعار صرف الدولار واليورو على أسعار النفط العالمية ، النفط والتعاون العربي ، المجلد ٣٧ ، العدد ١٣٩ ، ٢٠١١ ، ص٩٥ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص٩٦ .

(١١) جامعة الدول العربية ومصادر عربية أخرى ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٦ ، ص٣١٠ .

(١٢) رضا عبد الجبار سلمان الشمري ، المصدر نفسه ، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠١٥ ، ص٣١٠ .

(١٣) الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠١٤ ، نيويورك ، ٢٠١٤ ، ص٢١٧ .

(١٤) رضا عبد الجبار سلمان الشمري ، مصدر سابق ، ص٢٣١ – ٢٣٢ .

(١٥) علي رجب ، مستجدات سياسية الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الأعضاء في أوبك ، النفط والتعاون العربي ، المجلد ٣٧ ، العدد ١٣٨ ، ٢٠١١ ، ص٨٠ – ٨١ .

(١٦) راتول محمد ولقمان معزوز ، مصدر سابق ، ص١٠٠ – ١٠١ .

(١٧) اوابك ، النشرة الشهرية ، السنة ٤١ ، العدد ٧ ، تموز ٢٠١٥ ، ص٣٨ .

(١٨) اوابك ، التقرير الإحصائي السنوي ، ٢٠١٥ ، ص٢٨ .

(١٩) OPEC , Annual Statistical Bulletin , 1995 , Vienna , P. 71 – 72 .

(٢٠) اوابك ، النشرة الشهرية ، العدد ٦ ، الكويت ، ٢٠٠١ ، ص١٥ .

(٢١) OAPEC . monthly Bulletin No. 6 . June , 2002 , P. 5 – 15 .

(٢٢) ماجدة زغلول ، أسواق البترول العالمية المصرية ، عدد أذار ونيسان ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص٣٠ – ٣١.

(٢٣) رضا عبد الجبار سلمان ، مصدر سابق ، ص٢٥٨ .

(٢٤) OPEC Annual Statistical Bulletin , Vienna , 1984 , P. 14 .

(٢٥) رضا عبد الجبار سلمان الشمري ، مصدر سابق ، ص٣٦ .

(٢٦) المصدر نفسه ، ص٢٣٦ .

(٢٧) Cutler , Tom , the military Demand for oil , petroleum Economist , London , 1989 , P. 10 – 12 .

(٢٨) ميسون البياتي ، التصنيع الأمريكي لأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة ، الحوار المتمدن ، الانترنيت : http://www.ahewar.org.p1-12

(٢٩) رسالة السيناتور الأمريكي ريتشارد بلاك ، الحرب على سوريا تنتهي حين ينتهي دعمنا للإرهابين ، الانترنيت : http://www.almayadeen.net

(٣٠) عبد الحي زلوم ، زلزال اقتصادي وسياسي من العيار الثقيل ، الانترنت : http://skypressiq.net.p1-2

(٣١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك ، تقرير الأمين العام السنوي الحادي والأربعون ، الكويت ، ٢٠١٤ ، ص١٦٢ .

(٣٢) الطاهر الزيتوني ، مصدر سابق ، ص٣٦ – ٣٧ .

(٣٣) J.Q.Wan. environment Impacts of oil shale and pollution technologies . http://www.eolss.net/eolss-sampleAll chapter.

(٣٤) اوابك ، متابعة لدراسة توزيع الايرادات الاجمالية لبرميل النفط او حص الدول الاعضاء في اوابك منه دراسات ، كانون ثاني ، ٢٠١٥ ، ص١١و٩.

(٣٥) فاروق القاسم، النموذج النرويجي، ادارة المصادر البترولية، عالم المعرفة: العدد ٣٧٣، الكويت، ٢٠١٠.

(٣٦) منشورات الثورة التأميم ، بداية سياسة بترولية صائبة ، ط ١ ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ص٦٥.

(٣٧) علي احمد غقيفة ، النفط والتنمية العربية ، ط٢ ، اووابك ، الكويت ، ١٩٧٩ ، ص٢.

(٣٨) OPEC.Annual statistical , bulletin , Vienna , 1990,p.122.

(٣٩)علي خليفة الكواري ، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي ، ط٢، الكويت ١٩٨٥ ، ص١٨٧ –٢٢٠.

(٤٠)عبد المهدي سليم المظفر ، النظام الاقتصادي في العراق في مواجهة الحصار ،درتان اقتصادية ، السنة الثالثة ، العدد الثالث.

(٤١) . المصدر نفسه، ص ٨٦

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٨٦ – ٨٧.

(٤٣) رضا عبد الجبار الشمري ، التحديات التي تواجه الامن الغذائي العراقي ، مجلة القادسية للعلوم ، الانسانية ، المجلة ١٢ ، العدد ٤ ، ٢٠٠٩ ، ص٢٣٧

(٤٤) جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ٢٠١٠ و ٢٠٠٨

(٤٥) المصدر نفسه

(٤٦) جون بركنز ، الاغتيال الاقتصادي للأمم – اعترافات قرصان الاقتصاد ، ترجمة مصطفى الضنافي ود. عاطف معتمد ، تقديم د. شريف دولار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٢ .

(٤٧) وزير المالية احتياطي البنك المركزي ٥٩ مليار دولار وقد نحتفظ ببعض رواتب الموظفين كقروض ، العراقية نيوز ، الانترنيت ، http://www.alliraqnews.com

(٤٨) عادل عبد المهدي ، الدولة الريعية حاجز أساس امام التنمية المستدامة ، الانترنيت ، ص٢١ .